

٢٧٥

٧١

الصفحة  
من محمد عارف  
الحسن حفيد  
علي

١٢/١٥

٧٤٥



Süleymani	İrfan
Kismi	Mad 3
Yeni Kayıt No	
Eski Kayıt No	775

فهرست هذا الكتاب القهستاني

فصل المشروع **فصل في تعريف الفرض** فصل في تعريف  
الواجب **فصل في تعريف الستة** فصل في تعريف المستحب  
**فصل في تعريف المباح** فصل في تعريف المحرم **فصل في تعريف**  
المكروه **فصل في تعريف المفسد** **الباب الاول** في فرائض الصلوة  
**فصل في الفرائض الداخلية في الفرائض** **الباب الثاني** في واجب  
الصلوة **الباب الثالث** في الستين في الصلوة **الباب الرابع**  
في المستحبات في الصلوة **الباب الخامس** في المحرمات في الصلوة  
**الباب السادس** في المكروهات في الصلوة **الباب السابع**  
في المباحات في الصلوة **الباب الثامن** في المفسدات في الصلوة  
هذا الشرح لشهر الدين محمد القوهستاني على فقه الامام الكيداني  
رحمة الله تعالى عليه وشرحه ايضا طاشكبري زاده رحمة الله تعالى عليه  
لكن هو نسب هذا المتن اللطيف الى المولى الفناي رحمة الله تعالى  
عليه والتمت كتابته شرح طاشكبري زاده ايضا في هامش  
هذا الشرح اللطيف من اوله الى اخره في محال وصرحت اسم الشريف  
في اكثر المحل وفي بعض المحل الكتيب فقط بعلامه ط اشار الى طاشكبري  
زاده والله الحمد على ذلك على سيدنا محمد والدو حجة



من مخطوطات خزانة  
مكتبة خزانة  
مكتبة خزانة



قوله فانا بقدوم الفاء وتخفيفه وسكون الفاء  
بمعنى اطفأنا وقد ينزل بعد فاء على هذا يفتح الفاء  
بمعنى اطفأنا الله تعالى وقفته على ذنبه اي اطفأنا  
علمه والاسباب بمقام الحمد هو الله وان كان في غير الامثال  
فقد ليس

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي رفع قاعد الفقه حتى وقفنا على ما رايه خيرا للتابعين  
الذين حنيفة واصحابه رضي الله تعالى عنهم وعن سائر اسلافنا اجمعين  
والصلوة والسلام على افضل الافضلين من الرسل والملائكة  
المقربين وعلى اله واصحابه خير آل واصحاب الداعين الى طريق مستقيم  
ما قال احد شهد ان لا اله الا الله من قلب سليم **اما بعد** فلما  
ارتحل من هذا الدار خيرا هذه الامة الابرار من الصحابة سيده  
الاخيار المهتمين في كشف غوامض الفروع وقد قصر عن النوايب  
المتلاطمة يد الموضوع وهذا احبابنا اصولا كافية لبيان الاحكام **استخرجوا**  
فروعنا فية لمبتلى الاستقام فضوا الى رحمة الله تعالى الملك العلام  
وموايد فوائدهم موضوعة للانام وساروا الى المنازل للعودة واثام  
باقية الى يوم القيام فقام المتأخرون في مقام التفريع والتصنيف لمزيد  
التكميل وانتصب المشايخ بالاعتناء التام في التجنيس والتأليف كمال  
التسهيل ثم جمع منهم ومن كتبهم تلامذتهم في كل زمان للقائين  
في المذهب الحنفي حتى وصل النوبة الى البارع في هذين العلمين المولى

لطف

لطف الله تعالى في المشهورين للتحسين بالمفاضل الكيداني فانه من  
مهمة المناظرين عندهم فهو كالرياء في شكر الله تعالى مساعيه بالرضوان  
واسكنه في اعلى فرديس الجنان لانه قد جمع تماثيل في هذين الفنين النموذج  
مضبوطا نافعا في الدارين ترغيبا فيهما للمحبين الغزيرة الفوائد  
وتحريضا للخاطئين الرغبة في الخرايد الفوايد الا انه لا يخفى عن غوا  
وتسائح واشارات قد اشتهر فيما وراء النهر اشتها الشمس في  
لها جرات ولم يلقفت ممن تصدى بشرحه الا الى توضيح الواضحات  
وتطويل الكتاب بالزيادات من الروايات فرفنا له من ايدي التماس  
نبذا من الاوقات فصرنا الى شرح له كافي للمهمات مع في  
بابه عن كثير من المطولات موجز بلا اخلال في العبارات رجاء  
منه تعالى ان يجعله وسيلة السعادات ومن الناظرية افضل  
الدعوات المفيدة لنا والذخيرة لهم عند قاضي الحاجات فنقول  
بتوفيقه تعاكما قال بسم الله جليلة فعلية عند الكوفيين  
وهو اشهر واسمية عند البصريين واصل الجلالة الا اله وكلاهما  
علم مخصوص به تعا الا ان الاول اكد اختصاصا بحذف الهمزة كما



في الكشف والبيان وغيره واعرف المأثور في عند سبويه وقال في المنا  
التي قد غفرت بذلك والسبب في سلكه في المشهور فانه في الاصل اسم  
بكسر الهمزة وضمة او سم بالحركة لغته في واما اني به ليعم التبرك  
باسمائه تعالى التمييز عن اليمين فانه يمين مع كما قالوا والباء لا  
اي بدأت او ابتدأت باسمه تعالى المقصود مستغنيا باسم مختص بذات  
موصوفة مما يليق الالهية من صفات الكمال واختلفوا ان الدلالة عليها  
تضمنية او التزامية وهي اشهر وبديهي او ابتدائي حاصل بالاستعانة  
به ولو جعل الباء التقديرية كان اقل تكلفا فان المعنى قدمت اسمه  
تعالى على ما هو المقصود او تقديمي او مقدمي اسمه تعالى قال بدأت يا  
وبدأت وابتدأت به او ابتدأت اذا قدمت على غيره كما قال الراغب وغيره  
من المحققين وقد حسن تقديم الجار على العامل للتخصيص كما  
قال المتأخرون من الزمخشري وتابعيه واحسن معنى واشد اختصاصا  
ان يتعلق الجار بالحمد والمعنى لم يكن الحمد الا بالاستعانة باسمه تعالى  
واللام لم يمنع عن عمل المصدر ولا التقديم كما بين في محله الرحمن  
الرحيم بالحركات الثلاث وقد جوزها ابو البقاء وهما بالفتحة راحم

الذي من المسمى  
ما تبرك

من المسمى  
ما تبرك

فالمعنى

فالمعنى كثير الرحمة والانهام مطلقا فهما متحدان معنى التاكيد وان لم  
يسبق الاول الا في الباري تعالى وقيل الاول يدل على عظام النعم والثاني  
على حقائرها ولذا آخره عن ابن المبارك الرحمن اذ اسئل اعظمي والرحيم  
اذ اسئل غضبي اللدلة بجملة مفيدة لا سيما الحمد لا الدوام  
لان خبره فعلي والحمد هو الشاء على الجميل الاختيارى الواصل الى الحمد  
او غير غالبا وقيل لم يكن الحمد الا بعد سابقة التوفيق فلم يكن الا  
بعدا لاحسان بخلاف الشكر فانه فعل صادر عن احد المتعظيمين  
المنعم والفرق بينهما انه مختص بالواصل الى الشاكر وفي القاموس  
الحمد الشكر وهو عرفان الاحسان ونشرو اللام يفيد اختصاص  
جميع المحامد حقيقة عند اهل الحق لا ادعاء كما زعم المعتزلة فان  
الاستغراق مقدم على غير العهد ولا عهد واللام للاستحقاق  
لانه بين المعنى والذات ولا نسلم انه للاختصاص المحصر كما ظن واما  
جميع بيده وبين البسملة في الكتاب بسم الله موافقة للتثنية ولانما قدم البسملة  
عملا بالكتاب والسنة والاجماع قال القرطبي في جامعها ان الامة لجعلوا  
على كتابة البسملة في ابتداء الكتب والرسائل ولعل سندا ما في المعبري



انه قال عليه الصلوة والسلام عن جبريل عليه الصلوة والسلام اذ كتبتم  
كتابا فكتبوا بسم الله في اوله وما ورد في حديثنا ابتداء ففي حكمة مقال  
ولذا لم يكتب بخاري الا بسم الله ولو سلم فالمراد منهما ذكره تعالى  
شوا ووجد في ضمن بسم الله او الحمد كما ذكره الشيخ ابن حجر وغيره  
من الحفاظ رب العالمين بتشديد الباء وقد يخفف اي متولى مصالح كل  
فرد من الافراد الموجودات فان الرب يخفف الرب او مصدر رب لا امر  
اذا اصلحه او ملكه اورثه ترثيا وهو اشاء الشيء حالا الى حد التمام  
كما في القاموس وغيره وليس على حد المضاعف والاصار كلاما مردوفا  
والعالم ما يعلم به الشيء ثم سمي به ما يعلم به الخالق من كل نوع من الفلك  
وما يحويه من الجواهر والاعراض مثل عالم الانسان وعالم الماء وعالم  
النار دون عالم زيد وعمر وغيره من الافراد والمفرد المعرف وان كان  
اصلا اخص وتناسلا لكل فرد من افراد هذه الانواع بمقتضى الاستغراق  
الا انه توهم استغراق افراد نوع واحد منها والفاعل لم يجمع هذا الجمع  
الا العالم والياسم فيقال الياسمين والعاقبة اي الدرجات العاليات  
التابعة للاعمال الصالحات جعلها الله تعالى للمتقين الممثلين

العالم

بكل

بكل ما مورد والمنتهى عن كل منتهى كالايناء عليهم الصلوة والسلام والاولياء  
من عقب الشيء بالفتح اذا تبعه والتقوى في الاصل جعل النفس  
في وقاية مما يخاف قالتا وبدل من الواو والجملة عطف التوبة العارفة على  
الخاصة بتبويبها على فضيلتها ولرسالة المحصلين الى تحصيل صفة التقوى  
عند التحصيل والا فقد ابتلى الى الحد من الثلث كما قال الواضحة السلطان  
او صفة الرستاقين اولموت شابا والاولان اسوء حالا وليس الخبر  
كالمعاينة فان قلت الجملة نكرة كما قالوا فكيف يجوز ان يكون صفة  
للمجالات التي هي اعرف للمعارف قلت ان الصفة اذا اخضعت بموصوف  
جاز ان يكون نعتا له ولو تخالفا تعريفا او تنكير اقولهم صدر ذلك  
عن علي رضي الله تعالى عنه قاتل العنصرة كما في التشديد شرح التمهيد  
للعلماء سغناقي وهذا اصل جليل دافع للاشكال المشهور في  
هذا المقام ولما ورد برؤية ابي موسى للمدني على ما في مفتاح الخصيين انه  
قال عليه الصلوة والسلام كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة علي فهو اقطع رذو  
محقق من كل بركة اي اخير في فعل لم يصدره بالصلوة قال والصلوة  
بالف مبذلة عن الواو لفظا وبالواو كتابة الا اذا اضيف او ثني فكبت



صلواتك او صلواته وقال ابن درستويه لم يثبت بالاول في غير القرآن اسم  
 من التصلية او الشاء الكامل الا انه ليس في وسعنا ولذا امرنا ان نكل  
 ذلك اليه كما في شرح التاويلات وفي المعنى انها في الاصل العطيفة لكن  
 بالنسبة اليه كما الرحمة والاملاكة الاستغفار والياء الدعاء وهو اللهم  
 صل على محمد وعلى آل محمد افضل العبادات وفي هذا الباب كما ذكره المروزي  
 وغيره وقال ابن حجر انها من الله تعالى النبي زيادة الرحمة والعتيق النجدة وقال  
 الجمهور انها في الاصل الدعاء استعمالها في غيره والسلام اسم من التسليم  
 وقيل مصدر ثلاثي او مزيد والاول اصح والمعنى جعله الله تعالى اسما من كل  
 مكروه وانما لم يكتف بالصلاة رعاية لظواهر النص صلو عليه وسلم واتسليها  
 وقيل يكتفي بالسلام كما في النية وسلام على عباده بلا الف كتابة لا لفظا فالاحسن  
 الترك والمنكر والمعرف في ذلك سواء على ما في كتب الخط العربي على رسوله  
 جملته خبر المعطوفين وجاز ان يكون خبر الثاني واما خبر الاول فمخذوف  
 عند حبيبويه وقيل يجوز العكس والرسول لغة مبالغة مفعول بالفتح بمعنى  
 الرسالة اسم من الارسال ما يذهب به المتحمل من الكلام وفعل هذا  
 لم يات الا نادرا وعرفا من بعث لتبليغ الاحكام ملكا كان او انسانا

في خبر المعطوفين وجاز ان يكون خبر الثاني

مخلاف النبي عليه الصلوة والسلام فانه مختص بالانسان كما في التمهيد وغيره  
 وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه والمشهور  
 ان النبي اعظم وفي كل منهما نظر لان من انزل عليهم عليه الصلوة والسلام  
 سبعة اصحاب اكتبوا له في شيت وادريس وابراهيم صاحب خمسين  
 صحيفة وثلاثين وعشرين وفي رواية لابراهيم بن عثمان وموسى بن قيس التميمي  
 عشرين كتابا بحبر الرسل ثمانمائة وثلاث عشرة فيلزم ان يكون غير السبعة  
 لم يكن رسولا محمد اشهر اسمائه الشريفة وهي الف او ثلاثمائة وتسعة  
 وتسعون وانما سمي به الهاما والمعنى ان كثر خصاله المحمودة او كثر الحمد  
 في الارض والسماء او كثر حمد تكاليفه ولما كانت الصلوة عليه ناقصة  
 بدون الصلوة على الال كما في شرح التاويلات وغيره تعرض بقوله  
 وعلى الله بالف مبدلة عن الهمزة المبدلة عن الهاء عند البصرية وعن  
 الواو عند الكوفية والاول اصح لغة اسم جمع لذوي القرى وعرفا المؤمنين  
 من هذه الامة او الفقهاء العاملين منهم فلا يقل الال على المقلدين  
 كما في المفردات والاول المختار كما في شرح مسلم والاحسن وعلى  
 المختار فان اضافة الى الفمير قليلة او غير جائزة والشيعة الشنيعة لم



يفضلوا بين النبي صلى الله عليه وسلم واللائحة على نعم حديث من فصل  
 يشا على فليس منّا اجمعين تاكلوا وصقروهم اجمع في الاصل اسم تفضيل  
 فان قولنا قرأت الكتاب اجمع معناه اتم جمعا في قرأت من كل شيء نقل الى  
 معنى الجميع والاولان يورد ثلاثة مما هو مستند في الخطبة ما يدل على نزلة  
 الاستهلال في النهاية انه شرط التصنيف والتشديد واما بعد اعلم امر  
 من العلم وهو ادراك الشيء حقيقة المتعلقة بالذات او النسبة وعلى الاول  
 يتعدى الى واحد وعلى الثاني الى اثنين وهو كلمة ترغيب للمخاطب  
 على الحضور التام لئلا يفوت بعدها شيء من الكلام كما في الكشف للصالح  
 واعلم ان هذا من شروح فيما هو المقدم لما هو المقصود من الابواب  
 الثمانية بان العبد اى الانسان حر كان او عبدا او المملوك كما في القاموس والاول  
 المرد لا الثاني كما ظن وهو اشرف اسماء المؤمنين ولذا عتبه عن اشرف نوع  
 الانسان فادعى الى عبد ونعم العبد والعلم يتعدى بنفسه والباء كما ذكره  
 الفاضل الجار بردي في اول الشافية ويزاد في مفعوله قياسا كما ذكره الرافعي  
 لم يعلم بان الله يرى وهو بكل شيء عليم وقد علم بذلك ان المخاطب في  
 اراد الباء مخطئ مبتلى اى مكلف بالاداء والتولي او مقصود بظهور وجوده

وردته وكلاهما ملائم للمقام وسعمل في الكلام في الانوار في قوله تعالى  
 واذا نزل ابراهيم ربه ان الابتلاء في الاصل التكليف بالامر الشاق من  
 البلاء لكنه لقب استلزم الاختيار بالنسبة الى من يجمل العواقب ظن  
 تباد فهما وذكر الراغب ان الابتلاء يشتمل امرين احدهما تعريض حاله  
 والوقوف على بلجهل من امره والثاني في ظهوره جوده وريائه و  
 قصد الامران واحدهما كما اذا نسب اليه تعالى فانه لم يقصد الا  
 ظهور احدهما بين ان يطيع العبد الله اى بين اوقات لطاعة تعالى  
 والامتنان بامره فبين بالحقيقة مصناف الى ما يقتضيه من المتعدد  
 وهي الاوقات المحذوفة فانه اضيف الى الحدث والا فالى الامكنة  
 خوزيد بين عمرو وبكر والاطاعة من الطاعة فعل يعمل بالامر  
 لا غير تعالى تجاوز عن صفات المخلوقين وبجمله معترضة  
 ويجوز ان يكون صفة للجلالة فانه مختص به تعالى كما مر من  
 الاصل في ثاب عطف بالفاء على يطيع فالتقدير فان يثاب ويحزى  
 جزاء خيرا في الدارين من الثواب اسم من الاثابة او الثوب وهو  
 الجزاء في الخير والشر الا ان استعماله في الخير اكثر ومن اوقات

ط  
 معنى الابتلاء

ط  
 معنى الثواب



ان عصية كغيره اي يخرج عن طاعة تعالى واصله ان يتبع بعضيات  
 فاصله الواو مصدر المعصية والعصيان وقام يكلف بالبين الاول  
 لتلاي توهم ان يكون مقتضاها الطاعة والمعصية معا ولم يكن تكريه  
 للتاكيد كما ظن فانهم لم يجوزوا الا ان كان المعطوف والمعطوف عليه  
 ضمير مجزوا نحو المال بيني وبينك وبين زيد وبينك وبينك  
 كما بين في محله فيعاقب اي يحزى جزاء شر من العقاب وهو العذاب  
 الاجماع الشديد واعلم ان هذا الكلام لا شيء عليه كما حققنا محتاج اليه  
 لبيان حكم كل من الطاعة المشروعة والمعصية غير المشروعة ولم يكن  
 حشا فضلا ان يكون حشا كما ظن والابتلاء والتكليف المذكور يتعلق  
 اي ينسب تارة بالمشروع فعلا وتركه اي بما شرع فعله وتركه من المعنى  
 الحاصل بالمصدر الذي هو الهيئة التي تسحق بالصلوة وجس النفس  
 عن شرب الخمر فان الفعل والترك في الحقيقة هو المعنى للمصدر الذي  
 هو الاتيان والايقاع والاحداث وصدتها فيطيع ويشاب بكل منهما  
 وفيه اشعار بان الشريعة كل فعل وترك مخصوص من نبي من  
 الانبياء عليهم الصلوة والسلام صريحا او دلالة فاطلاقه على الاصول

هذا هو المعنى الذي مر عليه في المتن  
 وهو ان المعصية هي الخروج عن طاعة الله تعالى  
 او الخروج عن طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم  
 او الخروج عن طاعة امرائه  
 او الخروج عن طاعة امرائهم

الكلية  
 وفي المتن والنصوص  
 وفي الاصل محمد بن ابراهيم

الكلية مجاز وان كان شايها خلاف الملة فان اطلاقها على الله صريحا  
 ويطلق حقيقة على الاصول كما لا يخفى بان الله تعالى وملائكته وكتبه  
 وغيرها ولذا لا يتبدل بالشخ ولا يختلف فيها الانبياء عليهم الصلوة  
 والسلام ولا يطلق على الخلق الاصول كما في كشف الكشاف وغيره وكل  
 منهما كالدين مضاف الى الله تعالى والنبى والامة والملة لانضاف  
 الا الى النبى عليه الصلوة والسلام فيقال ملة محمد عليه الصلوة  
 والسلام ولا يقال ملة الله وملة زيد كما قال المظهر والراغب  
 وغيرهما فيشكل بما قال الفاضل النفثان اني انها تضاف الى  
 احاد الامة واريد بالمشروع ما يامر الشارع بفعله او تركه  
 دون ما يظن انه ما يجوز ذلك شرعا فان الجائز يراد في الحلال الصد  
 الحرام فيدخل فيه المكروه من افراد غير المشروع كما تقرر وللباع  
 وان دخل فيه من حيث انه يستوى طرفاه في نظر الشارع بان يحكم به  
 صريحا او دلالة وبه خرج فعل البهايدر والصبيان والمجانين وغيره  
 لكنه لم يدخل من حيث انه يخرج عن حكم الطاعة والعصيان وسيا  
 من المصنف اشارة اليه فلم يدخل فيه الاتباع فلا حاجة الى ان

معنى الملة  
 الملة هي الطاعة  
 على المصنف الاصول  
 ان الاجل ان  
 ان النفس مجازا  
 حقيقة مثل امية

المراد الله تعالى  
 النبي عليه السلام







والاحكام فيسهل ذلك افرادها وضبطها اي حفظها بالبحر وهو الاخذ  
 في الشيء بالثقة واذا كان كذلك فنقول اي قول انا باع ثيابا سائر العلماء  
 وبالله اي باستعانة ثبوتها خاصة التوفيق اي كوننا موقفين والتوفيق  
 جمع المقتضى للخير ورفع المانع <sup>الاصلي</sup> المشروع انواع اربعة الاحسن اربعة  
 انواع فان الجمول هو العدد فرض وواجب وستة وستة ويليها اي  
 يلي تلك الانواع ويقرب منها من حيث انه يدخل تحت حكم الشارع وان  
 لم يكن مثابا ومعاقبا المباح وغير المشروع نوعان محرم ومكروه ويتلو  
 اي يتبع كلا النوعين المفسد للعمل المشروع فيه كما سياتي والتحريم انما  
 ياتي به المكلف ستة اربعة الاصلية من القسم الاول والاصليات  
 من الشا وكل منهما طرف فعلا وترك طرف فالاقسام اثني عشر كما سندها  
 ان شاء الله تعالى واعلم ان الفرض الستة مصدران بمعنى المفعول ولم  
 يغيرا لكونهما بالمصدر اشهر بخلاف البواقي فانها بهذه الاسامي  
 اشهر ولا اخالفتهما الا المحرم فانه بالحرم اشهر فهو اولى كما ياتي  
 فالكل اي جميع المشروعات وغير المشروعات وما <sup>ليها</sup> يتبعها الفاء  
 للتفريع والفصيحة وليس بينهما فرق كما ظن والاحسن كلها

فان لجمهور لم يجوز وادخول اللام على كل وهو لعموم افراد المنكر واخر  
 المعروف فيصح كل التفاح حامض لكل تفاح كما في القلوب ثمانية انواع في  
 الاصل منسوب الى الثمن بالضم لانه الجز الذي صيرت السبعة ثمانية ففقدوا  
 اولها للتغير في النسبة وحذفوا منها احدى ياتي النسبة وعوضوا عنها  
 الالف فتثبت الياء في النصب والاضافة ويسقط مع التنوين في الرفع والجر  
 بلا تاء اما اي مما يمكن من شيء وان وقع في الدنيا شيء الفرض فما اي  
 فالفرض للحالة فعل او ترك كترك شرب الخمر وغيره فاما التفصيل ولو  
 تقدير اربع التاكيد او مجرد التاكيد متضمن لمعنى الشرط ولذا يجاب بالفاء  
 قائم مقام الشرط والفاصل بين اما والفاء مبتداء وهو الفرض لغة  
 الوجوب كما في نهاية الجوزي وعرفا ما ثبت من الثبات ضد الزول اي  
 تقرر على كل احد او جماعة قادرة عالمة بالحادثة فيشمل فرض العين  
 اي فرض كل ذات فلا يسقط باد البعض وفرض الكفاية اي فرض جماعة  
 يكفي بعض ويسقط باد اثنان عنهم كما اذا مات زيد وعلم به جماعة فجهز  
 واحد منهم فانه يسقط عنهم بفعله لانه المقصود بياثم الكل بترك الكل  
 وكذلك جواب السلام والعطاس وعبادة المريض والصلوة عليه صلي

فان لجمهور لم يجوز وادخول اللام على كل وهو لعموم افراد المنكر واخر  
 المعروف فيصح كل التفاح حامض لكل تفاح كما في القلوب ثمانية انواع في  
 الاصل منسوب الى الثمن بالضم لانه الجز الذي صيرت السبعة ثمانية ففقدوا  
 اولها للتغير في النسبة وحذفوا منها احدى ياتي النسبة وعوضوا عنها  
 الالف فتثبت الياء في النصب والاضافة ويسقط مع التنوين في الرفع والجر  
 بلا تاء اما اي مما يمكن من شيء وان وقع في الدنيا شيء الفرض فما اي  
 فالفرض للحالة فعل او ترك كترك شرب الخمر وغيره فاما التفصيل ولو  
 تقدير اربع التاكيد او مجرد التاكيد متضمن لمعنى الشرط ولذا يجاب بالفاء  
 قائم مقام الشرط والفاصل بين اما والفاء مبتداء وهو الفرض لغة  
 الوجوب كما في نهاية الجوزي وعرفا ما ثبت من الثبات ضد الزول اي  
 تقرر على كل احد او جماعة قادرة عالمة بالحادثة فيشمل فرض العين  
 اي فرض كل ذات فلا يسقط باد البعض وفرض الكفاية اي فرض جماعة  
 يكفي بعض ويسقط باد اثنان عنهم كما اذا مات زيد وعلم به جماعة فجهز  
 واحد منهم فانه يسقط عنهم بفعله لانه المقصود بياثم الكل بترك الكل  
 وكذلك جواب السلام والعطاس وعبادة المريض والصلوة عليه صلي



الله تعالى عليه وسلم كما في المقدمة وغيره واعلم انه قد يكون فرضا على كل كما  
 اذا ظن كل ان احدا منهم لم يقسم به وغير فرض على كل كما اذا ظن كل  
 ان غيره يؤديه وغير فرض على بعض يظن اداء بعض كما في المناهيح واليه  
 اشير في الذخيرة وغيره في كتب اصحابنا بدليل فعيل بمعنى فاعل لغة  
 المرشد وعندنا اصولية ما يمكن ان يتوصل به لعمدة النظر المطلوب  
 خبري كقوله تعالى اقيموا الصلوة والعلم وعند الميزانية المقدمات الخمسة  
 نحو الصلوة ما مور بها وكل ما مور به ففرض والعالم يتغير وكل بتغير حادث  
 قطعي تركه اولى كما في بعض النسخ لانه عام مخصوص غير مقيد لان ما بعد يعني  
 عنه وتحقيق عموم يتوقف على تحقيقين ضروريين احدهما ان الادلة  
 السمعية اربعة قطعي الثبوت والدلالة كالمقدمات وبه ثبتت الفرض والحرام  
 القطعي بالاخلاق وقطعي الثبوت وظني الدلالة كالمقدمات وبالعكس  
 كاجاز الاحاد مفهومها قطعي وبكل منهما يثبت الفرض الظني والواجب  
 وكراهة التحريم والحرام على الخلاف وظني الثبوت والدلالة كاجاز الاحاد مفهومها  
 ظني وبه ثبتت السنة والمسحوب وكراهة التنزيه والتحريم على الخلاف وثانيهما  
 ان القطعي معنيان ما يقطع الاحتمال اصلا كالحكم الكتاب ومتواتر السنة

هذا هو المقصود من قوله تعالى اقيموا الصلوة والعلم وعند الميزانية المقدمات الخمسة  
 خبري كقوله تعالى اقيموا الصلوة والعلم وعند الميزانية المقدمات الخمسة  
 خبري كقوله تعالى اقيموا الصلوة والعلم وعند الميزانية المقدمات الخمسة

وكراهة التحريم كترك الواجب والسنة للوكة  
 على الاتع والرام على الماوت كالمع بالشرع بغير  
 قار لموله عليه السلام كل لعبان آدم حرام الا  
 ثلثه كما في التند واباحه الشافعي بانه فيه  
 تشديد الحظر وزيادة تفضله في القواوي  
 وكراهة التحريم على الخلاف كالحكم الفرض فانه  
 مكروه

هذا هو المقصود من قوله تعالى اقيموا الصلوة والعلم وعند الميزانية المقدمات الخمسة

والاجماع وبه ثبتت الفرض القطعي ويقال له الواجب وما يقطع الاحتمال  
 الثاني عن دليل هو تعدد الوضع مثلا كالمقاييس والظاهر والمشهور  
 ويسمى بالظن اللزوم العمل في اعتقاده المجتهد وهو نوعان ما يبطل بتركه  
 العمل وهو دون القطعي ويسمى بالفرض الظني بمقدار المسحوب وما يفسد  
 وهو دون الفرض وفوق السنة ويسمى بالواجب والفرض العمل كدعاء  
 الوتر لا شبهة لفظان معنى فيه اي في ذلك الدليل واحترزه عتاشيت بما  
 وراء القسم الاول من الاول والثاني من الثاني الا انه يدخل ما تواتر من  
 المتن كاخذ العصا والاستيطان وتشليث الغسل في الوضوء كما في المنية  
 وانما عرفت الفرض المطلق ولم يقيد بالاجتهاد لان اطلاق الفرض عليه  
 مجاز كما اشير اليه في الكافي الا انه المراد فيما ياتي ليس مطلق الفرض بل  
 فرض الشيء وهو ما لا بد له من الشيء منه ولو دليله ظنيا كما سيأتي  
 وحكمه اي حكم هذا الفرض هو لغته منبغ الشيء للاصلاح وشرعا مشترك  
 بين معاني منها خطاب الله تعالى ويقال له الكلام النفسي ومدلول الامر  
 والنهي والايجاب والتحريم ومنها الاثر المترتب على الخطاب من الوجوب  
 والحكمة او غير ذلك ومنها الاثر المترتب على الافعال الشرعية والاول يسمى

هذا هو المقصود من قوله تعالى اقيموا الصلوة والعلم وعند الميزانية المقدمات الخمسة



بلا اختصاصات الشرعية والشافعي بالتصرفات المشروعة وهو نفعان  
لا يتوقى كالتحفة في الصلوة والمثل في البيع وأخرى كالثواب والعقاب  
وهو المراد في هذا المقام الثواب أي جواز الثواب والجزاء الخير فيه تسامح  
لأنه قد يكون الفعل القبيح بلا ثواب بالفعل الذي هو عزم من الفعل والترك  
على أي يشمل الترك كترك كل الميتة فإنه فرض يثاب به كما في الكشف  
وغيره والعقاب في الأصل بدل عن شيء كما في المشرق وقال الجوهري  
والبيهقي هو العقوبة فلم يكن مما كان بين اثنين وفي الكلمة أنه اسم  
من المعاقبة وهو الجزاء الشر بالترك للفرض غير مستخف بلا عذر  
أي بلا عفو عنه بفضل الله تعالى وتوبة منه أو مانع شرعي لأنح يصير فاسقا  
وفي الاكتفاء اشعار بأن تارك الصلوة عمدا كسلان لا يقتل  
إلا إذا <sup>جاء</sup>أحمد لكن يضرب ويحبس حتى يصلي كما في فتح القدير والعذر  
بفهمتين والتكون في الأصل تحري الإنسان ما يحويه ذنوبه بأن يقول له  
لم اضل أو فعلت لأجل كذا أو فعلت ولا أعود وهذا الثالث التوبة فكل  
توبة عذر بلا عكس ولا بمعنى غير عامل عند الكوفيين وغير عامل بل الباء  
عند البصريين وحكمة الكفر بالضم والقياس الفتح لغة التور وشرعية عدم

عذر

الایمان عما من شأنه بالانكار بأن ينكر قلبه شيئا ولم يعرفه بما علم بحديثه  
بالضرورة أو لسانه بأن لم يظهر عند الحاجة والانكار ضد العرفان وفيه إشعار  
بأن من حكم لزوم الاعتقاد بكل فرض ولا شبهة فيه في المتفق عليه أي فيما اتفق  
أصحابنا عليه كترك التسمية عمدا فإنه يقتضي أن يكون كفرا وأهل السنة  
والجماعة كالحماية الصليق رضي الله تعالى عنه وهذا القيد لزيادة التوضيح  
لأنه مستفاد من ضريح حكمه وأعلم أنه أن من كفر عياذ بالله تعالى  
بطل جميع طاعاته ولم يلزمه القضاء إلا الحج فإن نسبة العمالية كنسبة  
الوقت إلى الصلاة وقد أحبطه الوقت باقي وهل يبطل معاصيه  
قال كثير من المحققين أنها لم تبطل كما في التمراتشي والواجب لغته  
الساقط كما ذكره في الإسلام والبيهقي وغيرهما واللازم كما في  
الفتح والمغرب والاساس وغيرها فقد اشكل في التلويح الحق  
أنه الثابت وشرعية ما ثبت أي فعل وترك يقرر بدليل فيه شبهة  
مثل ما ثبت بأحد من قسمي الظني مقام في الفرض إلا أنه يدخل  
فيه ما ثبت بالظني والسنة والمستحب وقال الشافعي رحمة الله  
تعالى عليه الفرض والواجب مترادفان ما يذم شرعا تاركه

مقتضى الكفر



سواء ثبت بقطعي أو ظني الآلة يشكلفرض الكفاية وصلاته التائمه  
 واصطلاحها اول من اصطلاحه فان فيه ترجيحاً بلا مرجح وعدم التيقن  
 الى التفاوت بين العلميين وللدوليين مع موافقة الاسم المستقى  
 كالصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والترتيب بين الفوائت  
 وترك اكل الضب واللعب بالشطرنج كما في الكشف وغيره  
 واعلم ان الواجب قد يطلق على المعنى الاعم كما مر فيمشمول المضيقي  
 كالصوم الذي وقته معيار والمتسع كالزكاة والخير كال كفارة  
 والمرخص كالكل الحمام عند المخصصة كما في اصول اللامشي وحكمه  
 اى حكم الواجب والاثار المترتبة على فعله حكم الفرض عملاً متميز عن  
 نسبة في اضافة اى من حيث الفعل والترك فيثاب ويعاقب بلا  
 عذر وفيه اشكال وهو ان التارك ان كان متافلاً لا يفسق لا  
 اعتقاداً اى لا يلزم اعتقاد حقيقته لثبوت دليل ظني والاعتقاد  
 في المشهور هو الحكم المجازم القابل للتشكيك بخلاف اليقين  
 ولا يكفر اى لا ينسب الى الكفر من الكفار جاحداً اى نافي الواجب  
 بالقول والاعتقاد لوجود الظني لكن يكون ضالاً ومبتدعاً

واصطلاحها

لانه راد الخبر الواحد كما في الكشف وقيل يكفر لانه يكفر بانكار السنة المكونة  
 كما في التظيم وعين والاول اصح واشهر <sup>والنحو</sup> ونفى ما في القلب ثبوتاً وثباتاً  
 ما في القلب نقيضاً <sup>مثل</sup> السنة <sup>منه</sup> والطريقة ولو غير مرضية وعرفاً بلا خلاف  
 ما واظب عليه مقتضى نبياً اولياً كما اشار اليه صاحب التحقيق والمراد  
 ههنا سنة نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم ما واظب اى داوم عليه او ثبت  
 بامره من فعل او ترك فالسنة مصدر باعتبار المعنى الشرعى ولذا  
 اشتق منها المنون وغير النبي عليه الصلوة والسلام اسم من اسماء  
 الشريفة وانما ادخل اللام عليه لانه في الاصل صفة مروي بالتحقيق في  
 القرات السبع وقال سيبويه ان اهل التحقيق الذموا التحقيق والاول  
 المختار والحق انه مهموز للام وقيل انه من النبوة الارتفاع وهذا غير متقبل  
 عند محققى البصرة كما في الفائق عليه الصلوة والسلام قد مر ان حقه ترك  
 الالف كتابة وانما اخرج للاهتمام بشأن القهين واسارة الى ان السلام  
 يخرج عن الصلوة على ما دل عليه النص كما مر ومواظبه عليه الصلوة و  
 السلام اعتم من الحقيقة فيشمل ترك سنة صادت شعاداً لاهل البدة  
 فانه سنة على ما قالوا كالتختم باليمين مع تركه مرة او مرتين تركاً حقيقياً

البحر في التمهيد لانه اصل من البناء



او حكما كما وانطب عليه الصلوة والسلام ولم يذكر على تاركه كالاعتكاف وكالتيان  
 فانه لم ير واحدا من بني اهل الشمال كما في شرح الوقاية الا انه سمي فانه لم يروا انه  
 وانطب عليه فيكون مستحبا لا نسبة كما في فتح القدير وفيه من المتداولات وما  
 قالوا ان المواظبة بترك دليل الوجوب فقد رده المبسوط البكري بان المواظبة  
 لم يثبت الوجوب بدون الامر بالفعل او الاكثار على التارك ومع بالفتح والتكون  
 لغته محذوف اللام والياء الى على الضجة واستحداثها ظرف بلا خلاف فانه  
 مضاف الى احد المصاحبين والاولى وتركه اذ المعنى في وقت حدود مصاحبة رفض  
 ذلك الشيء في جزء من الزمان وفيه اشكال من وجوه الاول انه لم يصلح ان  
 يكون ظرفا للمواظبة لفقدان الاحاطة المشروطة في الطرف والثاني انه  
 المواظبة اصل والترفع والكلام يشعر بالعكس كما في قولهم جاهدني زيد مع  
 عمرو من تابعية زيد لعمرو على ما في اوائل كتابه والثالث انه التارك اعم من  
 الاختيار والاضطرار ومنه التارك كما قال الراغب <sup>المطوّر</sup> حينئذ يدخل فيه ما  
 ترك في الفرض والواجب كما في ليلة التعرّيع وغيرها ولم يحصل على التارك بلا  
 قضاء والاكانه افساد الحمد كما تقرر والاطلاق دال على ان السنة ينقسم  
 الى سنة الهدى ويقال له السنة المؤكدة القريبة من الواجب اي السنة الهادية

سطح

الى الدين الكامل وما كان فاعلمه مثابا وتاركه ضالا مبتدعا والسنة الزايدة  
 الى السنة الزائدة على الهدى وما كان فاعلمه مثابا وتاركه غير ضال فاضافها  
 كصلوة الاولى وانما جميع واللام يربط الى الحسن اشار الى انه اكثر من القسم الاول  
 ويحوز ان يكون المعنى سنة الهادي والخلق على وجه الكمال وسنة الزايدة على  
 جميع المختلفين في اتصال عليه افضل الصلوات على التفضيل والاجمال وانما  
 يجمع الزايدة لانه جعل الصفة اسما كاملا وقد جمع الهالك على الهالك  
 كما في الرضى وما في شرح الوقاية ان الاولى ما كان على سبيل العبادة والثانية  
 ما على العادة فمرد بان الفرق بين العبادة والعادة وهو النسبة المتضمنة  
 للاخلاص كما في الكافي وغيره وجميع افعاله عليه الصلوة والسلام عبادة  
 مشتملة عليها كما بين في محله فالاولى كالاذان والاقامة والرواتب والثانية  
 كالسراك وصلوة الليل والنوافل المعينة واذان القاعد والمنفرد وسير  
 عليه الصلوة والسلام في القيام والقعود والشي والباس وقد ينقسم السنة  
 الى سنة العيين وكالتواتر سنة الكفاية كسلام واحد من جميع وقيل  
 ومن الاعتكاف ورد بانه رواية شاذة والحق انه من سنة العيين والى سنة  
 عبادة وسنة اتباع كالطلاق في طهر بلاوطى فان الطلاق وان كان انفضا

مع لاصفة



لكم مسلك على طريقة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والى سنة النبي عليه الصلوة  
 والسلام والسنة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين بمثل التواريخ وضع  
 الكرسى فانه سنة عايشة رضي الله تعالى عنها كما في السبعة سنة والاسم المشايخ  
 كالعدد التسع في الاستيان والمطلق قد يضر في السنة غير عليه الصلوة  
 والسلام وحكمه الثواب بالفعل في السنة والعتاب بالترك في سنة الهدى  
 بضم الهاء وفتح الدال الارشاد الى طريق مرص الى المطلوب وفيه ان المشهور العقاب  
 وهو اظهار الغضب على احد شي مع بقاء المحبة بالترك لكن في السعودية  
 من اعتقد السنة على نفسه وعمله فهو مؤمن سنتي ومن اعتقد ولم يعمل  
 فهو مؤمن عاص ومن اعتقد على الغير فهو مبتدع ومن لم يعتد اصلا  
 فهو كافر وفي التمر تاشي ان التارك اثم على الصحيح وقال ابو اليسر انه يلام عليه  
 مع الحق اثم يسير وقال محمد رحمه الله تعالى عليه في المصنفين على ترك سنة بالفتا  
 ولبو يوسف رحمه الله تعالى عليه بالتأديب كما في الكشف وفي الاكتفاء اشعا  
 بانه لا يكفر بانكار سنة من السنن كما في التظلم وغيره وقيل انه يكفر عند بعضهم  
 وكذا بالتهاون والاستخفاف كما في الخيانة وذكره في الخلاصة لوترك سنة بلا  
 عذر وتهاونهم يقبل فرضه وسئل عن تركها والكلام شعرا بان تارك الزوائد

لا يخاف بل لا يكون ولا ينبغي ومن حكمه لا بأس كما في التحقيق فهي قريته من  
 المستحب فتركه مكروه كراهة التنزيه كما ياتي والمستحب اغت من الاستحباب  
 انه يخرج الانسان في الشيء ان تحبته كما في المفردات وشرعية مثل التطوع والنفل  
 والتأديب ما فعله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من فعل او ترك كترك ما قيل في  
 لا بأس به عليه الصلوة والسلام والاحسن ترك الافرة واحد وتركه مرة  
 اخرى اى ما لم يولط به عليه تمام المر بفعل او ترك او فعله مرة واكثر كما هو  
 المتبادر وانما اخره عن السنة اشان الى انه دون سنة الزوائد كما تقر  
 ولما اطلق المستحب على فعل غير النبي عليه الصلوة والسلام كالصحابا  
 وغيرهم ولم يشتهر اشتها واطلاق السنة على سنة غير عليه الصلوة  
 والسلام تعرض لهذا القسم من المستحب فقال وما اى والمستحب فعل  
 او ترك احبة السلف اى استحسنة كل واحد من هؤلاء الفقهاء صحابيا  
 كان او غير والاول كلمة او والسلف بفقتين لغة المتقدم ثم سمي به  
 المتقدمون وشرعا كل من يقلد ويقتفى اثره في الدين كما في حنيفة واصحاب  
 رحمة الله تعالى عليهم فانهم سلفنا والفقهاء والتابعين رضي الله تعالى عنهم  
 فانهم سلفهم كما في المستصفي وفيه ان ابا حنيفة رحمة الله تعالى عليهم من اجل



التابعين كما اشرفنا اليه وقد قال صلى الله تعالى عنه واتانا عن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فعلى الراس والعين وما اتانا من الصحابة رضي الله  
 تعالى عنهم فانهذنا تارة ونترك اخرى وما اتانا عن التابعين فهم رجال  
 فحسن رجال وان السلف ضد خلف من المتقدمين والتأخرين والمتقدمون  
 على سائرنا ابو خنيفة رحمة الله تعالى عنهما وتلاميذهم بلا واسطة والتأخرون  
 الذين بعدهم من المجتهدين في المذهب وقد يطلق المتقدمون على المتأخرين  
 واصحابنا يطلق على جميع الطائفتين كما في البصرة وغيره وما نقل عن  
 الواقعات من معاني هذه الالفاظ فافتراء عليه وحكمه الثواب بالفعل  
 الشامل للترك وعدم العقاب بالترك بكل منهما وفيه اشعار بان تاركه  
 معاتب وملام ففعله افضل وتركه مكروه كراهة تنزيه كما في فتح القدير  
 الا انه يشكل بما قال ان الزيادة على ثلاث ايات بعد الفاتحة نفل ولا يعاتب  
 بها كما وان صارت فرضا بعد القراءة ولو كل القرآن وكذا الشروع في الصلاة  
 والمباح لغة من احسك الشيء اى اهلته كما في الديوان والقاموس و  
 غيرهما لا من ابحته اى اظهرته والمباح خلاف المحذور كما في الصحاح والابا  
 ضد الحرمة كما في الكشف وغيره لكن في ايمان المضمرات ان لكل يستحق الاباحة

المراد بالمتقدمين  
 المتقدمين

لانه فوقها فتضمنها ضرورة وفي خلع النهاية ان الاباحة ضد الكراهية فانه  
 ما الى فعل او ترك يحرم العبد بالضم من الخير يعطى الله تعالى اياه الخير فيه  
 بين الاثبات والفعل والترك فله ان يختار كل واحد من الفعلين فبهما  
 هما يستوي طرفاه في نظر الشارع كما في مثل الاكل زيادة على التكرار من  
 الصلوة قائما والكسب والتبس للترتين وحكمه عدم الثواب فعلا وتركه عدم  
 العقاب بل عدم العتاب فعلا وتركه المحرم من التحريم وهو حصل الشيء محرما  
 كما في القاموس وغيره فيدل على المنع من جهة العقل فيحرم عليهم الخبائث  
 والاشهر الحرم وهو كالمحرم صفة او مصدر والاول ابلغ وشرعا ما ثبت اي شيء  
 من الفعل والترك مقرر النهي الشامل القطعي والظني كما هو مذهب  
 الشيخين وهو المختار كما ياتي فيخرج عنه ما كره عند محمد رحمة الله تعالى عليه  
 كراهة التحريم والنهي لغة الزجر عن الشيء بالفعل او القول كاجتناب وشرعا  
 لا تفعل استعلاء وهو المراد لا غير اذ العرف مقدم وجوبا على اللغة فيه  
 اى في حق هذا الشيء والاصوب ان يقال المنع عنه مكان النهي فيه فيدخل  
 فيه المحرمات الاجنبية نحو حرمت عليكم امهاتكم وما تقرآن للخبر اكد  
 من النهي غير نافع لانه عناية لم يعتبر مثلها في التعريفات بل امر محاض







والأصل في الفعل بينهما أنه كان الأصل فيه حرمة استسقطت له يوم  
فتنزيه والآفة تحرير كسوة الهرة وحر الحمار وإن كان أبا حنيفة لكن  
غلب على الظن وجود المحرم فقصر والآفة تنزيه كسوة البقرة بحملها والسور  
سبيل الطير وعندهما الله يمنع من حرمان وإن لم يمنع فإن كان إلى الحرام أقرب  
أي استحق فاعله محذور وحرمان الشفاعة دون العقوبة بالنار فتحرير  
كلهم الفرس على الصحيح وإن كان إلى الحل أقرب أي لم يستحق فاعله محذور  
وأثبت تاركه أدنى ثواب فتنزيه فالمكروه تحريما وتنزيها عندهما تنزيه عن  
والتحرير عند قسم من الحرام عندهما وهو ما منع منه بدليل فحظي والمفسد  
من الفساد وهو الإخراج عن الاعتدال قليلا كان أو كثيرا في البلد أو خارج  
وعرفا هو الناقض من النقص وهو بطلان تأليف الجسم أو غيره كالبناء  
والعقد للعمل أي لكل عمل هو اخضع من الفعل فإنه فعل قصدي لم  
ينسب إلى الحيوان والجماد المشروع فيه من العبادات والمعاملات كالشك  
في الصلوة وعدم القعدة على تسليم المبيع والأول ان يجعل هذا أحد المبطل  
للأخالف عرفهم فاتهم قالوا أن العمل صحيح إن وجد الأركان والشروط  
والوصف المرغوب فيه وغير صحيح إن وجد فيه قبح فأن كان باعتبار الأصل

أصله

فاطل

١٨  
فاطل في العبادات كالصلوة بدون ركن أو شرط في المعاملات كبيع الخمر وإن  
كان باعتبار الوصف فأن سده كترك الواجب وكالربوا وإن كان باعتبار المنة  
بما دون فكونه كالصلوة في الذوات المقصودة والبيع وقت المدة أو علم أن القبح  
ضربان حق الله تحاقر وجل خالصا أو غلبا وحق العبد خالصا أو غلبا  
والأول يستحق بالعبادات يشتمل على أقسامها الدفع الأول إلى الوقف من  
الهداية والثاني المعاملات يشتمل عليها الدفع الثاني وحكمة العقاب  
بالفعل المفسد للعمل عمدا أي قصدا ونية وفيه أنه لو زاد على صلوة فرض  
ركعة أو ركعتين ثم أفسد عمدا ليس عليه شيء ونظائر كثيرة وعدة  
أي العقاب بالفعل سهوا هو الخطأ عن غفلة وهو على نوعين كسب  
مجنون وسكران قصدا به إنسانا الأول معفو والثاني ما خذلان  
شرب المسكر عن قصد ولا يخفى أن هذا النوع من غير الشرع داخل  
في الحرام فلا ينبغي أن يعد نوعا على حدة كما أشرفنا إليه ولما فرغ من أنواع  
ما يأتي المكلف من العبادات أو المعاملات شرع فيما يتعلق بها بقسم  
من العبادات أهم من سائر الأقسام ليكون تفرعا وتوضيحا للتساقط  
وترغيبا إلى سائر الأقسام فقال أبعون الله الملك العلام عا طفا على



أول الكلام ثم اعلم بان الصلوة اسم من التفعلية المستعملة في المعنى الشرعي  
 دون المعنى الاصلي وإنما سميت بهذا الاصل لاشتغالها على الدعاء فيكون  
 من الأسماء الغيرية وقيل من قبيل المفعولات لوجود الصلوة بدون الدعاء  
 كصلوة لا تحيى جماعة صفة من الجمع ثم الشيء بتقريب بعض من بعض <sup>والاشياء</sup>  
 حكمي فان الجمع صفة الشارع <sup>والاخر</sup> تكما او صيغة نسبة كفاكة للاربعه من الانواع  
 الثمانية الاولى بضم الهمة جمع الاولى وانما جمع لان ما وصف به وان كان مقرا  
 لكنه كاجمع في هذا الحكم ولذا قالوا بتاويل حديث العشر الاوسط وحقه <sup>سط</sup> الاول  
 بالزمان وعلى هذا لا يبعد ان ياول الموصوف بالنوع فالمعنى اسبق من النوع  
 الثاني الا في اسم تفضيل يستعمل من المقدره واللام الزائدة كما قالوا في  
 الخير منه والمراد الفضل والواجب والسنة والمستحب شرعا اي بمقتضى الشرع  
 لا الطبع وقدمه وقد يوجد الاربعه منها الاخر جمع او مفرد اي اشد تأخرا  
 من غيرها فهو اسم تفضيل مستعمل كالاول على ما ذهب اليه ابن جني والمراد  
 المباح والحرم والكرو والمفسد فيها اي في الصلوة طبعها اي بمقتضى طبع  
 الانسان الا الشرع والطبع كالطبيعة السجية واذا عرفت ذلك فلا بد من  
 تفصيل اي بيان كل جزئي من جزئيات كل نوع من انواع هذا القسم وتعدادها

اي بيان عدد جزئيات كل نوع بطريق الاختصار لغة حذف طول الكلام عفا  
 تقليل البيان مع ابقاء المعاني كما في الاشارات والاختصار اي استيعاب جزئيات  
 كل نوع حال كون تلك الانواع مرتبة اي مقديها ومخرجا ما حقه ان يقدم ويؤخر  
 من هذا الانواع فيكون الترتيب مستعملا في المعنى العربي المقدم على الترتيب  
 الذي لم يعتبر فيه المناسبة في المقدمة وغيرها رتبة الاشياء نيك بينك برهنة  
 نهاد اوتيس كيد كرجن هارا وانما يقل مرتبة والضمير للانواع التي هي صفة لكل  
 نوع كما يتبين انه اجرى الضمير مجرى اسم الاشارة ولو جعل المرتبة اسم فاعل فلا  
 حاجة الى ذلك ولا يجوز ان يجعل حالا من التفصيل كما لا يخفى على ثمانية ابواب  
 مصدر اي ترتيبا وايقاعا على هذا الطريق والباب في الاصل مدخل ثم انتهى ما يتوصل  
 به الى الشيء وفي المرفا طائفة من الالفاظ الدالة على مسائل من جنس واحد وقد  
 يستعمل ما دل على مسائل من صنف واحد كما في هذا المقام تيسير المؤمنين اي  
 الملتزمين على انفسهم متابعة النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به فالايما  
 لغة التصديق وعرفا الاعتقاد الزايل على العلم كما في التفسير وقال الامام الرازي  
 في تفسيره ان التصديق هو الحكم الذهني المتغير للعلم فان الجاهل بالشيء قد يحكم به  
 فقد اشكل ما قال العلامة التفتازاني ان الايمان هو التصديق الذي قسم العلم اليه

ط  
 معتر ابواب



في المنطق وليس الاقرار كما عند المحققين بل شرط الاجزاء الاجكام وقال  
 الامام السرخسي ونحو الاسلام انه ركن احط فانه قد يسقط وانما العمل  
 فداخليه عند كثير من العلماء كما لك والشافعي والاوزاعي وغيرهم  
 وفي اشكال ظاهر جايه ان الايمان يطلق على ما هو الاصل والاساس  
 في دخول الحق وهو التصديق وحده اوسع الاقرار وعلى ما هو الكامل  
 المبني بخلاف وهو التصديق والقرار والعمل وموضع الخلاف  
 ان مطلق الاسم للاقرار **الثاني باب الاول** اي اسبق من ابواب  
 الباقية في بيان الفرض اي ثبت لبيان فرائض الصلوة فلا يرده ما اشتهر  
 من اشكال طرفية المعنى للفظ والالفاظ قوال المعاني فالبیان الكشف  
 عن شيء وهو اعم من النطق والفريضة اسم من الافتراض وهو ايجاب  
 كما في التكملة ثم جعلت بمعنى المفترض ثم نقل الى المعنى الشرعي الاعم  
 من الشرط والركن او صفة بمعنى مفروض والتاء للنقل الى الاسمية  
 لا للتانيث فيكون صالحا للمذكر ولا ينافي استواء المذكر والمؤنث فيه وانما  
 يدل الفرض السابق المعرف بالفريضة ليشير به الى ان المراد بهما ليس شيء  
 الفرض بل فرض الشيء فيدخل فيه ما يفرض بزعم المجتهد وهي تلك الفرائض

خمسة عشر فريضة الا حسن الاشهر اثنا عشرة فانه الظاهر كفاية  
 والترتيب لم يفرض على الاصح كما في الخزانة بعضها فرائض خارجية يستحق  
 كل كالمجموع بالشرط فانها مما يتوقف عليه وليس من بعضها داخلية  
 يستحق بالركن المفترض بالجنس من الشيء اما الخارجية فثمانية من الفرائض  
 وانما الحق التاء بالعدد والتمييز مؤنث لانه اذا حذف جاز في العدد  
 الوجهان وجاز ان يكون التمييز مذكرا كالامور على انه يصلح للمذكر  
 كما مر الوقت اخذته نهاية الزمان المفروض لعمل ولهذا لا يكاد يقال الا  
 مقيدا كما قال الراغب **وشرعا ما عين الشارع** لاداء الصلوة فيه من  
 زمان هو للبحر من الصبح الى الطلوع والظهر والجمعة من الزوال  
 الى صيرورة الظل مثله وهو المختار والعصر منه الى الغروب  
 والمغرب منه الى الحرة والعشاء منه ولوقت الواجب التاخير الى الصبح  
 وههنا اشكال من وجهين **الاول** ان الوقت ليس فعلا من الاعمال  
 وكلامنا فيه **ولعل** المعنى اداء الصلوة فيه **والثاني** ان الشرط لاداء  
 هو الجزء الاول من الوقت لا كل الوقت فانه سبب الوجوب ان خرج  
 الفرض من وقته والا فالجزء المتصل بالشرع ولا مطلق الوقت



فانه ظرف للمؤتي فيفتح الاداء في اي جن منه وتقامه في التلويح في غير  
 وطهارة البدن اي تطهير ظاهره جميع اعضائه بالغتسل من الحدث  
 والنجس المرتكبه ومن غير المرتكبه ثلاث مرات ولا فاته التوالى من  
 البدن كما لعصر كما في الذخيرة والظهاره بالفتح مصدر طهره نحو كانت  
 الهاء والفتح افصح المنزه عن الادناس الحسية كالانجاس وفي الحكيمه  
 مجاز والشع جمع بينهما وبالضم ما يتطهر به من الماء واللبان  
 سوى الاطراف من المنكب الى الاليت كما في المغرب والمقاييس وغيرهما  
 فالرأس والعنق واليد والرجل يدخل في الحكم تغليبا وانما اولنا لان  
 الموضع فعل المكلف وقد يتضمن اللان المتعلق كما في المعنى ولعل  
 الاستشهاد يعنى عن استثناء قد راجع من النجاسات وكذا  
 الحكم فيما بعد وانما خالف غير وقدم الوقت لانه لم يسقط بخلاف  
 الطهارة فانها قد يسقط كما اذا خرج وجهه مقطوع اليد والرجل فانه  
 يصلى بلا وضوء ويصلى ولا يعيد على الاصح كما في المختار والثوب  
 اي ثوب يصلى فيه ولو اذننا على المستحب في الاختيار ويصلى في الثوب  
 النجس عند الاضطراب والثوب لغة ما يلبس من القطن او الصوف

او الخلق او غير ولا يطلق عادة على البساط والمسطح والستر والحائض  
 والقلنسوة ولذا لا يدخل تحت الوضوء واصله الرجوع الى الحالة الاولى  
 او المقدرة والقول يرجع الى المقدرة والمكان اي موضع قدم المصلي في  
 جنبته في رواية فلا يباس في نجاسته تحت اليد والركبة كما لو فرش عليه  
 على نجس وقام عليهما او فرش الارض بالنجسة بلا تطيين وتكون  
 الجاهل على سبج نجس وفيه خلاف وجميع ما تحت القدمين لا ما  
 على الثوب والمكان وهو لغة الحاي للشيء والمستقر واعلم  
 ان مقام التفصيل يقتضيه ذكر طهارة الماء والاجال والطهارة مطلقا  
 كالنية فانه لم يقل نية الفرض والواجب والسنه والنفل والحائض  
 ستر العورة ولو بالماء او ورق الشجر او الطين ولا اعتبار بالستر  
 الظلمة والاطلاق لا على اشتراط الترتيب من نفسه ومن غيره  
 الا ان العامة من اصحابنا لم يجعل الترتيب عن نفسه شرطا  
 كما في الكرماني والعورة مغالطة القبل والدبر وتحفة ما  
 سواهما من غير الوجه والكفين من الحرة وموضع الاذان  
 من الرجل ومنه ومن الظهر والبطن من الامة فان انكشف



الرجح من المخلفه ففسدوا اكثر من قدر الذرهم من المخلفه كما في الجلاله  
فالتبر بالفتح تغطية الشيء والعورة سوء الانسان من افعال المذموم ولذا  
سمى النساء عورة والاحسن ان يصلي الرجل في قميص وازوا وسراويل وكذا  
المرأة بن زيادة الخمار واستقبال القبلة بالكسر لغة الجبهة وعرفا ما صلي الي  
نحوه من الارض التابعة الى السماء التابعة مما يحاذي الكعبة وهي قبلة  
لاهل المسجد والمسجد لاهل مكة ومكة لاهل الحرم والحرم للافاقي على ما قال  
بعض المشايخ توسعة على الناس كما في المفاتيح وذكر في النظم ان المغرب  
قبلة لاهل المشرق وبالعكس والجنوب لاهل الشمال وبالعكس فلكية  
قبلة كالعين يعرف باحد الدليلين الاول المحارب المنصوبة باجماع الصحابة  
والتابعين فانهم جعلوا قبلة العراق ما بين المشرق والمغرب وقبلة ما  
وراء النهر والثاني السؤال عن اهل ذلك الموضع ولو واحدا فاسقا اذا  
ظن صدقه وعند فقد هذين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك انا نجعل الجدي  
في الاستقبال خلف الاذن اليمنى وعند فقد هذه الامور التحري كما في الكرمات  
ولا بأس بخلاف لا نزول المقابلة بالكلية بان يبقى شيء من سطح الوجه مسامتا  
للكعبة كما قال صاحب التحقيق في حاشية الهداية والاستقبال كالاقبال

التوجه

التوجه نحو القبلة كما قال الراغب فالشئ التأكيد للطلب والنية بتشديد  
الياء وقد يخفف لغة العزم وشروا القصد الى فعله تجاوحا ومع  
اللفظ افضل والاحسن ان يقال اللهم اني اريد فرض الظهر والصلوة  
لله كما والدعاء للميت او صلوة الوتر او الصلوة فيسرها الى وتقبلها مني  
ففي التنوين والتلويع والنفل يكفي مطلق الصلوة على الصحيح وقيل لا  
يكفي في الاوليين ولا يشترط العدد كما في المسنية والخزانة والاطلاق مشعر  
باستراطمية الاقتداء وذا بعد تحريمه الامام وينوي عند العامة اذا وقف  
الامام موقفا اماما وهذا الجود كما في النظم ونية الامامة كما قال الكرخي  
وابو حفص الا ان العامة لم يشترطوا ذلك للمرأة والشرطية تشير الى  
وجوب حضور القلب عند التحريم اشتغل فلو اشتغل قلبه بفكر مسئلة  
مثلا في اثناء الاركان فلا يحجب الاعادة وقال البقال لم ينقص اجرة الا اذا  
قصر وقيل يلزم في كل ركن ولا يؤخذ بالسهم لانه معفو عنه لكنه لم يستحق  
ثوابا كما في المسنية ولم يعتبر قول من قال لا قيمة لصلوة لم يكن قلبه فيها معها  
كما في الملتقط والخزانة والسراجية وغيرها واعلم ان حضور القلب فراغه  
عن غير ما هو لاس له وهو ههنا العلم بالفعل والقول الصادقين على الصلوة



وهو غير التفهم فانه العلم بنص اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ والكبيرة  
لغة قول الله اكبر مرة فان البناء في الاصل للوحدة ويجوز ان يكون للبناء لغة  
او النقل اذا كان بمعنى اسم المفعول وشرعا قوله الاعلى التعظيم فقط نحو  
الله اكبر او كبير او باللام او الرحمن وعندنا يوسف رحمة الله تعالى عليهما لم يصح  
الا بالاولين ومحمد رحمة الله تعالى عليه اشتراط الكلام التام وكس عند بعضهم  
الا بالاولى فان البواقي لم يكن فرضا وفي الشرطية اشعار بان  
لو كبر محمدنا او حاصل نجاسة او مكشوف العورة او قبل الزوال او متحفا  
فغمر في الماء ورفع راسه او القاها او سترها او زالت واستقبل  
فصلي جاز ومن قال بالركنية لم يجوز كما في فتح القدير وبانه لو بني  
على تحريمه الاربع الظهور على الظهور كهيئته والعصر او فائسته جاز لانه  
لا يشترط التكبير لكل صلوة وتماسه في المنية وفيه دلالة على ان  
النية قد يكون متأخرة عن التكبير والفرائض الداخلية سبعة  
القيام للواجب دون النقل لغة الانتصاب وشرعا استواء الشق  
الاسفل والاعلى فالركن اصل القيام لا امتداده الا يرى ان الامام  
لوم يطول القيام في الشفع الثاني اجزاء لانه لا قراءة فيه كما في الاصل قالا

انما يجب التحصيل القراءة كما في الاسرار لكن في التمرات شي اختلفوا ان  
القيام في حق اللاحق هل يقدر بقدر القراءة وفي حق الاتي والاخر  
قدر بثلاث ايات والقراءة اى قراءة اية قصيرة عند وطويلة عند  
ولا تتناول ما دون الآية كما ياتي ولا مثلنا وص وأن عند بعض اية  
لان القراءة ضم الحروف والكلمات بعضها الى بعض في التنزيل كما ذكره  
الراغب ولو اكتفى بالبسملة لم يصح على الاصح لانه بعض اية وما في  
او ايل السور وان قالوا انها اية لكن لم يثبت قرانا يقينا كما ياتي  
والركوع الواحد لان اسم الجحش لم يدل على العدد عندنا وهو لغة الانحاء  
وشرعا انحاء الظهور لوقيل لا فلو خسر كالجمل اجزاء في ظاهر الرواية  
وعنه ان قرب من القيام لم يحسن قالطحا نية لم يفرض خلافا لابي  
يوسف رحمة الله تعالى عليهما والسجود اى ادى ما يطلق عليه اسم  
السجود يؤمن فان اسم الجحش يدل على العدد عند اهل العربية ففيه  
اشكال لولغة التذلل وشرعا وضع بعض الجبهة او الانف على ما  
يجد شدة من الارض او غيرها بحيث لو بالغ لم يتسفل راسه  
لكن لو اكتفى بالانف اساء عند كما في الجبل الى وعنه وضع الجبهة

قال علي السلام لا يصلح الا قراءة المثل على ان القراءة  
ركن من اركان الصلوة لان الاصل في الصلوة ركعتان  
ومررت بغيره في الركعتين عندنا لان كل ركعة صلات  
ان لا يصح ركعة خلت بغير ركعتين



فقط وهو قولهما وبه يفتى كما في الوقاية وذكر في التنقيح ان وضع الأنف  
سنة وفي الخلاصة كره الاقتصار على أحدهما بالأعذار وفيه إشارة  
إلى أن الحدة والدق ليس بحمل للتعبد لا فرضاً ولا سنة ولو بالعدو  
كما في الكافي وغيره من المتداولات وذكر في الخلاصة أنه لم يحسن السجود  
عليهما إجماعاً فلا يعتد بكلام الكشاف ومتابعيه أنهما من محل  
السجود وإلى أن وضع اليد والركبة والقدم ليس بفرض كما قالوا في  
القنية وغيره أن رفع القدمين مفسد على الصحيح وإنما يذكر  
الانتقال وهو فرض عين عندنا على الصحيح لأنه لتحقيق ركن  
بعده حتى لو ذهب من الركوع إلى السجود ونزع ما سجد عليه أولاً  
فسجد على الأرض بلا رفع الرأس جاز في الكافي والخامس القعدة الأخيرة  
ركن في الواجب والنفل والأصح أنها شرط لصحة الخروج كالتكبير  
للدخول لا يرى أنه لو صلى ألف ركعة ولم يقعد إلا في الأخرى صح كما في  
الكافي وروى أنها واجبة كما في النظم والتحفة وغيرهما والقعدة  
المرّة من القعود الجالس وهو من القيام كما في القاموس وشرعية  
الجلوس قد شهدوا مقدار الشهادتين أو أدنى ما ينطلق عليه الاسم

كالركوع

كالركوع والأول أصح والأخيرة مؤنث الآخر بمعنى الآخر بكسر الخاء  
ما يقابل الأول واحترازه عن القعدة الأولى وقعدة السهو فانهما  
واجبان على ما قالوا والترتيب وضع كل فرض من الصلوة في مقام يليق به  
فيما اتحدت شرعيته أي بين أفعال انفردت ولم تتعدد وشرعيته مستندة  
في كل ركعة في فرض القيام ثم القراءة ثم الركوع ثم السجود وفيه إشعار بأن  
الترتيب فيما تعدد في كل ركعة كالسجدة ليس بفرض بل واجب  
أو في جميع الصلوة فيقدم جميع الأركان على القعدة الأخيرة وفيه  
إشعار بأن الترتيب فيما تعدد في جميع الصلوة ليس بفرض كركعة  
المسبوق وأولم ينح الخلق في شيء من الفرضية الترتيب فيما اتحد في كل  
ركعة وكل الصلوة كالقيام أو الركوع والقعدة الأخيرة وإلى أن الترتيب  
فيما تعدد في كل ركعة وكل الصلوة ليس بفرض بل واجب كالسجدة  
وإلى أنه فيما اتحد وتعدد في كل ركعة كالقيام أو الركوع والسجود ليس  
بفرض كالترتيب فيما تعدد واتحد في كل الصلوة كركعة والقعدة الأخيرة  
وقد قالوا بفرضية كليهما وأعلم أن ما ذكره من فرضية الترتيب مسئلة  
يختلف فيها فان في الكافي والخزانة والأخيرة أن الترتيب بين الأركان



واجب وبه صرح صاحب اليواقيت وفي التمهيد ان الترتيب في الافعال  
ليس بفرض وفي التنوير شرح التلخيص ان الترتيب فيما بين غير التمجدين  
بشرط على ما قالوا وهذا ينادى باعلى صوت على الاختلاف ولحقه ان يكون  
اشارة الى الضعف كما لا يخفى على العارف بعرفهم ويؤيد ما قاله العلامة  
التفتازاني في شرح هذا الكتاب ان الترتيب ليس بشرط في الاركان والمخرج  
من الصلوة بفعل المصلي الاختيار في المنا في الصلوة عند ابي حنيفة رحمه  
الله تعالى عليهما على ما ذكره البردعي وقال الكرخي وغيره من محققنا  
انه ليس بفرض عندهم لكن تفسد الصلوة عند ويتم عندهما اذا اعتبرت  
قبل الخروج معان كوجدان الماء اذا تجسس ثوبه اكثر من قدر الدرهم ودخول  
الزوال وتغير الشمس اذا قضى الفجر والظهور وانقضاء مدة المسح وغيرها  
من المسائل الاثني عشرية لانها مغيرة للصلوة فكانها وجدت في خلالها  
كما في الزاهدي وغيره **الباب الثاني** اي ثانی اشین او ثانی واحد  
من الثمانية في الواجبات اي المفسدات للصلوة والتعريف بانها ما يجب  
التسهي لا يخلو عن شيء فانه قد اتي ما لا يوجب من الواجبات جمع الواجبات  
قد جمع مطردا بالالف والتاء مذكور غير عاقل من الصفات كالخيول القات

والايات الخاليات اي جميع ما هو واجب في الصلوة وفيه ما ياتي وهي  
ما ياتي وهي اي عددها لانه صفة مشبهة اصله وخدم من الوقت  
الانفراد وانما الترتيب على اسم الفاعل الواحد لانه قلما استعمل في التثنية  
وعشرون عطف على الاقل لانه اكثر من العكس واعلم انهم اختلفوا  
في عددها اربعة او ثمانية او تسعة او عشرة او واحد عشر او اثني  
عشر او اربعة عشر او عشرون او ثلاثون او نيف واربعون والاصح  
السادس او الثالث كما في الخزانة الفاتحة وسورة في الاوليين  
والترتيب في المكرر وتعديل الاركان والقعدة الاولى والتشهدان  
والقنوت وتكبيرات العيد والجمعة والخافعة والصلوة عليه  
الصلوة والسلام والتسليم منها اي بعض الواجبات ما يعم اي  
افعال كل منها يشمل جميع المصلين للتاكيد كنفس الانسان اذا المصلين  
كلهم ائمة او مقتدين او منفردين اصحاء او مرضى مقيمين او مسافرين  
ومن حمل المصلين على المفترض والمتنفل فقدره ما بعدد جميع  
الصلوة فريضة واجبة اربعة ونفلا وهي الواجبات العامة سبعة  
ومنها اي بعض من الواجبات ما يخص بعض المصلين وبعض الصلوات



فيه تسامح فانه المعنى مخصص بعضها للائحة وبعض المقتدين وبعض المنفردين في الفرض او الواجب او السنة او النفل وهي اربعة عشر واجبا اما البعض العام الشامل لكل فلفظ التكبير اي الله اكبر والاكبر الا ان الشهود انه سنة وذكر في المستصفى انه في صلوة العيد واجبة كتكبير ركوعها للتحريم حال من التحريم بمعنى المحرم بالكسرة فانه منعي ما يحل خارج الصلوة فالتاء للنقل والمبالغة والقعة الاولى والثلاثي والرباعي من جميع الصلوات عند الشيخين وقال محمد بن <sup>رحمته</sup> الله تعالى عليهما انها فرض في السنة والنفل والتشهد اى قراءت القيات لابن مسعود وابن عباس وابي موسى رضي الله تعالى عنهم في القعتين في ظاهر الرواية والقياس ان يكون في القعة الاولى سنة كما قال بعضهم لان الاقوال زين الافعال فكانت احقر رتبة منها كما في الكافي والظاهر بالضم اسم من الاطمينان وهو لغة السكون وشرعا القرار مقدار تسيجه في الركوع والسجود عند الطرفين في تخرج الكرخي وسنة في تخرج الجرجاني وفرض عند ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه والشافعي رحمة الله تعالى عليه وفيه اشعار بانها في القومة والجلوسة سنة وهذا

بالاجماع الا انه شدد صدر الاسلام تشديدا بليغا فقال انها واجبة عند الطرفين فيلزم التسهو وتركها ويكره اشدة الكراهة عمدا ويلزم الاعادة كما في الميتة وغيره ثم اشار الى ما اشتهر ان السهو يتأخير الفرض والواجب فقال والخامس اتيان كل فرض في موضعه اى اداء كل فرد من افراد فرض الصلوة في وقته اللائق بلا تأخير فلو شك في القيام او القومة في الركوع او السجود وتفكر مقدرا اداء ركن فالسهو كما في الخزانة وايتان كل واجب كذلك اداء كل واجب من واجباتها في وقته اللائق به بلا مكث فلو كره الفاتحة ثم قرأ السورة او شك في التشهد في الوضوء فشغله عن السلام ثم تذكر فسلم فالسهو كما في الخزانة والخروج من الصلاة المطلقة فلا يشكل بسلام هو سنة في صلوة الجنائز بلفظ السلام اى بلفظ هو السلام الاول فانه يخرج عند عامة العلماء وقيل بتسليمتين كما في التخفة فلو خرج بلفظ او فعل اخر فالسهو وقيل لم يلزم لانه سنة كما في المحيط وغيره ولا يبعد ان يقال انما زاد اللفظ اشعارا بان المراد هذه الكلمة ويؤيده ما في التوازن وغيره انه لو ائدى بعد ان يقول



الامام السلام قبل عليكم لم يدخل في صلوة والسلام ان يقول السلام  
عليكم ورحمة الله والمعنى اني صرت كواحد منكم في الطلوع كما ان  
معنى الحرمة اني فرغت عنكم فلا تحالطوني على اشار اليه شيخ  
الاسلام وفيه دلالة على ان هذا السلام للتنبيه على الخروج من الصلوة  
لالتحية للحاضرين فيلزم الجواب كما قال العلامة النسفي في الكافي  
اما البعض الخاص من الراجبات فتعيين الركعتين الاوليين من  
الفرض الثلاثي او الرباعي للقراءة اي قراءة القرآن من الفاتحة  
وغيرها وفيه تسامح اذ المعنى القراءة في الاوليين لكن في التحفة  
وغيرها انها في الاوليين فريضة على الصحيح من مذهبنا فلو قراء  
في الاخيرين فقط كان قضاء فان الصلوة في الاصل ركعتان  
زيدت في الحضرة وقرئت في السفر وتعيين الفاتحة لهما فيه تسامح  
اي قراءة الفاتحة في الاوليين وفيه اشعار بوجوب كل الفاتحة وهذا  
عنك واما عندهما فالاكثر ولذا لا سهو بنسيان الباقي كما في  
الزاهد وبانها لم يجب في الاخرى والاخيرين وقيل واجبة والاصح  
انها افضل من التسبيح والتكبير بقدر الفاتحة او ثلاث تسبيحات

كما

كما في الشف والفاتحة علم اتفاق او وصفي كفاتحة الكتاب واختصار  
منه والاصل مصدر او صفة ولذا دخله اللام والتاء للمعنى او  
للفرق او المقل والاضافة بمعنى من التبعية او اليانية بناء  
على معنى الكتاب واقتصارها على مرة اي الاكتفاء من الفاتحة  
في كل ركعة بجزء من الزمان فالواجب مرة واحدة وفيه اشعار  
ما بان لا بأس بتكرارها في التطوع كما في كنز العباد وضم سورة  
ولو قصيرة معها في الاوليين او الكل فلو لم يضم جهربها في الاخيرين  
على الاصح كما في الكافي والسورة بلا همز وهمزة الرض وشرعا  
طائفة من كلامه تعالى يستي باسم الشارح واقصرها الكون ثلاث ايات  
عشر كلمات اعتداد او ان كانت عشرين كلمة واكثر من اربعين حرفا  
فلو ضمت مع الفاتحة جاز بلا كراهة وانما بدأ بالسورة لانها ستة  
في كل ركعة كما في الاختيار والمنية وغيرهما ويستحب ان لا يجمع  
بين سورتين في ركعة واحدة كما في الخزانة او ضم ثلاث ايات قصيرة  
ولو اقصر من سورة نحو ثم قتل كيف قد دثم نظرت عيسى وبهر فانها  
ست وان كانت عشر كلمات واكثر من خمس وعشرين حرفا فالآية



اصلها ايته بالفتح عند البصرية والكسر عند الكوفية والسكون عند الفراء  
الا ان قلب العين خلاف القياس وايته فاعله عند الكسائي عند العين والقياس  
الارغام اخذ العلامة وشرعا طائفة من كلام الله تعالى اول وآخر من الشائع  
بالاسمية واما آية الكرسي فمعناها آية فيها بيان الكرسي ويقال الآية  
على ما دل على حكم سواء كانت آية او سورة او جملة منها كما قال الزايج آية  
طويلة معها اى مع الفاتحة معادلة لا قصر سورة نحو ومن يجعل سوء  
او يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله عفورا رحيمافاة احدى عشرة وان  
كانت عشرين كلمة واكثر من اربعين حرفا او اطول كآية الكرسي فانها اكثر  
من الاقصر بمرات وكذا لو نصفها في ركعتين معها جاز بلا كراهة  
والخامس تقديم الفاتحة عليها اى على السورة او الايات الثلاث او  
الآية الطويلة وهذه الواجبات الخمس تجب على من يقضى عليه القراءة  
من الامام والمنفرد فلم يجب على المقتدى والاخرى كما في الجلالى  
وغير والقنوت في الوتر اى الواجب في جميع السنة ولو مقتديا في مضا  
في صلوة الوتر الدعاء المطلق والدعاء المعروف اللهم انا نستعينك  
واللهم اهدنا فيمن هديت الى ملحق والاكرام فان امتداد زمانه

مثل

مثل الانشقاق والبروج او كليهما والاول الصحيح كما في التحفة وليس  
فيه دعاء موقفا اصلا او سوى ما ذكرنا على الخلاف ومن لا يحسن الدعاء  
يقول ثلث مرات اللهم افقر لي او يارب اوتنا آية على الاختلاف  
وهو مختار مشايخنا كما في الذخيرة وغيره والطلاقة مشعر فخوان الجهر  
والخافضة فيه للمنفرد وغيره لكن المنفرد يخاف ولا رواية عن الامام  
في الامام وقال ابو يوسف رجة الله تعالى عليهما بجهر وعن محمد بن جهم الله  
تعالى به يخاف وعنه يؤمن المقتدى وقال بعضهم القنوت طول  
القيام دون الدعاء كما في الزاهدى فالقنوت في الاصل الدعاء والوتر  
بالكسر عند التميم والقيس وبالفتح عند اهل الحجاز الفرد ويقال وتر الصلوة  
اى جعل ذلك وتواترا واحدا او ثالثا كما في المشارق والجهر في موضعه  
اى سماع الامام غير ولو صبيحا حال كونه مجوعا معه بان يقتدى به في الفجر  
والعشاءين اداء وقضاء والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء  
عندهما والتراويج والوتر وتطوع الليل كما في الجلالى وذكر في الكافي  
ان افضل فيها الجهر وفي القاعدى ان الجهر افضل فيما وراء الفرائض  
واما قيده بالامام والمنفرد اسمع نفسه او غير لو اسر القراءة فان لم يتحرك



لسانه لم يكن كما في القراءة والاطلاق مشعر بان لا يفيد بما يجوز به الصلوة وهذا  
ظاهر الرواية وعنه التقييد به وعن الشيخين اكثر الفاتحة كما في الزاوية  
فلمخافت الفاتحة او بعضها جهر بالسور والباقي كما في المسنية وذكر في  
الخلاصة انه جهر بكل لكن لا يجهر فوق الحاجة والافسي كما في الكشف  
ولجماعة بالفتح المجموع والجهر في الاصل ظهور الشيء بافراط الحاسة البصر او  
السمع كما في المنفردات وفي الشيء اسماع <sup>نفسه</sup> غير وقال الكرخي هو نوعان  
اثنى واقصى اسماع نفسه وغيره والاول اصح والمخافة اي اسماع الامام  
نفسه لا غير وقال الكرخي انها تصحيح لحروف والاعتماد على الاول لان  
الثاني ليس بقراءة بل بحجة كما في الخاتمة وهو لغة اسرار النطق كذلك اي  
جماعة في موضعها من الظهور والعصر والخوف ونطق النهار والباقي  
من الاحكام مشترك فلا يفيد والكلام في المقامين مشير الى ان الجماعة  
غير واجبة بل سنة مؤكدة الا ان عامة المشايخ قالوا بوجوبها <sup>لشئ</sup> فاولوا  
بالوجوب بالسنة كما في فتح القدير وقال الطحاوي وجماعة انها فرض  
كفاية كفيل الموقى ولا ينبغي ان يختلف عنها وفي الحديث لو كان المقتدى  
واحد لكان لكل واحد منهما كل ركعة ثواب مائة صلاة والتفصيل

في الروضة ايضا المقتدى وقت قراءة الامام اي استماع المأموم الى قراءة  
امامه مع ترك الكلام زمان قراءة الا انهم قالوا ان القراءة ان كان فرضا  
على القاري فقد لا يستماع <sup>فرض</sup> على السامع <sup>فرض</sup> لا ترى ان القراءة لتاكات  
فرضا على جبرئيل عليه الصلوة والسلام فرض الاستماع على النبي عليه  
الصلوة والسلام ولم يفرض على السوقي فلم يفرض الاستماع على السامع  
منه كما في تفسير الكشاف وغيره وفيه اشعار بان قراءة المقتدى  
مكروهة كراهة التحريم ولا خلاف في الجهرية واما في السرية فلا يكره  
الفاتحة عند مجرد رحمة الله تعالى عليه والاصح الكراهة المروية واما  
في السرية عن ثمانين نفرا من كبار الصحابة رضوان الله تعالى عليهم  
اجمعين والانساض مأخوذة من مفهوم الاستماع والتسكوت  
كما قال الراغب والمقتدى كلامهم شامل للمدرك المدرك الكل واللاحق  
مدرك الاول فائت البعض والمسبوق فائت الاول مدرك البعض  
كما ياتي والامام المقتدى ليس بصفة فائت اسم موضوع لذات  
ومعنى معينين كاسم الزمان والمكان بخلاف نحو المقتدى فائت الذي  
فيه مبهمه والعاشرة متابع الامام اي اتيان المأموم مثل فعل امامه



على وجه فصل من اجل انه فعله حتى لو لم يكن مثله كالقيام والقعود او لم  
يكن على وجهه بان فعل احدهما واجبا والاخر نفلا ولم يكن لاجله بان يصليا  
الظاهر منفرد به امتثالا لا لغيره يمكن متابعة على اي حال اي قسم من اقسام  
الاعمال اذ انقسمت اجلا فان اجاز من جملة معينة بعد مجتمعة  
منه ومن امثاله وههنا كلام من وجوه الاول انهما قالوا ان المتابعة  
فرض كما في الكافي وغيره والثاني انها شرط في جزء واحد لا في كل الاجزاء  
كما في الترمذي والثالث انها شرط في الاضداد والاذكار كما  
في المنية والرابع ان الجلابي قد فصل بان ما يفعله الامام على خمسة  
اوجه اثنان واجبا المتابعة احدهما ما يفرض في الصلوة بلا خلا  
وثانيهما ما يسوق فيه الاجتهاد مع المعارض كتكبيرات العيد وسجدة  
السهو قبل السلام والقنوت مع الركوع في الوتر واما البواقي فان  
كان اذكار الصلوة كالثناء وتسبيح الركوع والسجود والشهادة والسلام  
فغير واجبة للمتابعة الا ترى انها لو تركها الامام بترك المأموم وان  
كان خطاه بالاتفاق كزيادة ركوع او سجود او جلوس او قيام او ما  
ساع فيه الاجتهاد مع النهي كالقنوت في الفجر والتكبير الخامس في

٢١  
الحنان فالمتابعة غير جائزة وجن اي وجد مقتدى امامه ان كان <sup>الفعل</sup>  
محسوبا من صلوة وان لم يكن محسوبا معتبرا من صلوة كما اذا وجب  
في حال القومة وسجد التلاوة اي سجد ثابتة بسبب اتباع الكتاب  
المنزّل بالقراءة فهي اعتراف من التلاوة واللام للعهد اي تلاوة معتبرة  
حتى لو سمع من الطوطي او القرء او التائر لم يلزم وكذا الوقرات لها نص  
او النساء لم يلزم عليهما واما الوقر الموقوت فلم يسجد الامام والقوم عند  
الشيخين واما عند محمد بن احمد بن محمد بن علي بن فسيح واما خارج الصلوة كما  
في الجلابي واعلم ان نفس السجدة واجبة وشروطها شروط الصلوة  
ففي الصلوة يسجد ويتأدى بالصلافة مع النية وفي غيرها يستحب  
ان يقوم القاعد فيكبر ويسجد ويسبح تسبيح الصلوة ويكبر ويقوم  
ثم يقعد كما في الخزانة والسجدة بالفتح السجود الواحد فانها المرة  
واما بالكسرة فهو اسم ذكره اليه حتى على الامام بتلاوته او سماعه من  
غيره وح يسجد خارج الصلوة ويدخل فيه تابعه فانه لو سمع منه  
رجل ثم اقتدى به تبعه في السجدة ولو اقتدى بعد السجدة سقطت  
وعلى المنفرد التالي فيسجد في الصلوة او السماع فيسجد خارجها



والكلام مشير الى انه لو سمع اية من رجل في مكان ثم اخبر فيه ثم قرأ فيه اجزائه  
واحدة والى انه لو قرأ بالعربية فواجبة على السامع على السامع لكن لم  
يجب على العجمي ما لم يعلم كما في فتح القدير واعلم ان جميع العروقت الحجازية  
فلا يكون لو اخر كما في التجنيس والوجوب لما يكون باحد الامرين اما  
باللغة او بالسمع حتى وجبت على الاصم بقراءة ولم تجب عليه بقراءة  
غيره عند وكذا لو قرأ الامام في الخطبة وسجد على المنبر فانه لم يسجد معه  
الا السامع منه كما في الجلال وغيره من المتداولات فروعا واصولا فالاجابة  
على الجالس الرائي ساجدا بالقراءة او السامع غير مسموع وتكبيرات الصلوة  
الواجبة على المختار والزائدة الستة ثلاثية يقدم على القراءة في الركعة  
الاولى وثلاثية يؤخر في الاولى ويفصل بين كل تكبيرتين قدر ثلاث  
تسبيحات في العيدين اي اليومين اول الشوال وعاشري الحج والعيد  
ما يعاد مرة بعد اخرى من العود الرجوع الى الشيء بعد انصرف عنه  
يستعمل في كل يوم فيه مسرة لانه مجعول للمسور في الشريعة والكلام مشير  
الى انه يجب بكل تكبير متروك منفردا سجدة كما بالكل كما في المسئلة لكن  
لوقوع الفتنة قالوا لا يسجد في العيدين والجمعة كما في الخزانة وتكبير

وط  
وتسجد التلاوة  
ن

وط  
لغة العدد

دكوهها

دكوهها اي تكبير كل ركوع من الركعات الاربع منهما لكن في فتح القدير  
وغيره انه لم يجب الا تكبير الركوع الثاني فانه ملحق بالركن الاول والاكتفاء في  
الموضعين مشير الى ان تكبير القنوت غير واجب وفيه خلافا كما في  
الزاهدي وسجدة السهو اي سجدة تان لسهو وغفلة واحدة واكثر  
فلم يلزم لكل سهو سجدة على حدة والتجود اولى وان لم يدل المصنوع  
على العدد كما مر وسببته المضاف اليه يشير الى انها المرجح بالعدد  
لانه اشد اعظم ولعرجن السجدة تان بل التوبة ويستثنى منه  
صورتان ترك القعدة الاولى والتفكر مقدار ركن عامدا وذا سجدة  
الصدر لا السهو كما في الزاهدي وهي سجدة تان بعد سلام يسمى بالصلوة  
وقعدة وتشهد وسلام يسمى بالسهو والكل واجب وفي رواية  
ان القعدة هي الاخيرة واليه ذهب على الامام وقابعه <sup>الترجيح</sup> على المنفرد  
بترك واجب اي بترك الامام او المنفرد كل واجب من الواجبات  
يكون في ضمن الصور الثمانية الاولى اي اسبق من الستة من  
الواجبات القسم الاخير الثاني الخاص ببعض الاربعة عشر  
فالسهو بترك القراءة في احدي الاولين او الفاتحة او الاقتصار على

والاكتفاء



مرة اوضح سورة او تقديم الفاتحة او القنوت في الوتر او الجهر او الخفية  
وفيه اشعار بان السجدة لم يجب بترك البواقي من الصور الستة مستقيم  
في الانصات والمتابعة وسجدة السهو فانه لم يجب في الاوليين على الثامن  
في الاخير على الامام الا التوبة وما في البواقي فواجبة لكن الصلواتية ينوب  
عن التلاوة في رأي ولم يسجد في تكبيرات العيد للفتنة كما ذكرنا والقسم  
بالكراسم من القسم بالفتح لغة البخارية وعرفا فاضم بمشترك وسجدة السهو  
على الامام والمنفرد بترك الواجب في جميع الصور العاجبات من القسم  
الاول العام السبعة فالسهو بترك اللفظ التكبير في التحريم والقعد  
الاول او الشهادتين او الطمأنينة في احد الركوعين او تاخير الفرض والواجب  
او السلام وقد بينا الاختلاف في بعض من القسمين فالصور جمع الصورة  
وهي لغة التبع كما في القاموس ثم أكد حكم باب الطمأنينة لان فيه خلافا  
مشهورا وجعله من باب تأكيد الشيء بما يشبه يقضه في حكم وجوبها  
فقال الآتي صورة الطمأنينة فانها لا يجب السهو بتركها ان امكن  
ولكن لا يمكن فيجب السهو بتركها فانها واجبة للغير الاحسن لغير فان  
اللام لم يدخل عليه ذكر الرضوخ وغيره والمعنى لان الطمأنينة واجبة لاجل

تحصيل غير ما هو فرضية الركوعين لا عينها كما في الواجبات وكل ما هو  
واجب لغيره فيجب السهو بتركها والخاصة انما شرعت لاكمال غير ما  
شرع لاكمال غيره غير واجب ان كان سنة كما قال المخرجاني وواجب  
ان كان واجبا كما قال الكرخي في الطمأنينة وهو الاصح كما في العيون  
فما حل في هذا المقام فانه من من الق لا اقدم واعلم ان الاكثر في مخاطبات  
الفقهاء استعمال قياس الدليل الذي حذف صغره نحو الاصداء باصحن  
جذر عن التطويل دون قياس الضمير الذي حذف كبراه لوضوحها واستعمل  
في مخاطبات الناس والله تعالى اعلم **الباب الثالث** في السنن المحكمات  
التي جمع السنة سواء كانت من سنة الهدى وهي الاكثر منها ما  
يتعلق بتركها ثم اكرهة او اساءة او سنة الزوايد وهي اقل قليل منها  
ما يتعلق به لا بأس به وهي سبعة وعشرون سنة فتاين في العدد بخلاف  
التمييز واختلفوا في عددها احدى عشرة او اثنتا عشرة او عشرون  
او ثلاثين عشرون او سبعة وعشرون او اكثر والاصح الثاني ما في  
الخزانة من رفع اليدين حذاء الاذنين ووضع اليدين على الشمال تحت الشرة  
والشاء والقنود والبسملة وامين وتسميع الامام وتحميد المقتدى



وتكبيرات الانتقال وتبجعات الركوع والتسبيح والتمجيد والاحتفال عند التسليم  
ومناسباتها ادب وهذا كثير انعام منها واللام العبد سبعة عشر هي رفع  
اليدين بان يكون اصل الكف المتكبير واصول الاصابع الى الاذنين ورؤسها  
الى الراس كما في الكافي في رقت التجرية فرفعان اولافان ترك فلا تم وقيل  
اذا اعتقد كما في المحيط وفي الجلال وغيره ان ليس استقبال باطن الكف  
الى القبلة والمحاذات ورفعهما في القنوت في الوتر وفي تكبيرات العيدين  
ونشر الاصابع وبسطها ثم اي وقت هذه الافعال فاستعادة من  
الاشارة الى المكان وهي بفتح الشاء والميم المشددة وهما السكت التي هي هاء  
زائدة في اخر الكلمة بحركة غير اعرابية موقوفة عليها لبيان تلك الحركة  
تدبج في الاصل الا اذا جرى مجرى الوقف وفي شرح مسلم ان ثمة بلاها يدل  
على المكان البعيد وبها على القريب وفيه اشارة الى انه لا يفرج بين الاصابع كل  
التفريق ولا يفتيمها كل التمسك والانه يقتضي لولا كما في الخزائن والاصبع مثلثة  
الهمزة وقد يذكر كما في القاموس والثناء اسم من الاشياء ذكره الجيزي وعرفا  
ان يقول سبحانه اللهم وفيه اشعار بان يثنى المقتدى كغيره في السرية  
والجهرية بلا تفصيل عند بعضهم كما في التتمة وذكر في الروضة انه في الجهرية

عند الفاتحة بالاتفاق وعند السورة على قول يوسف رحمه الله تعالى عليهما  
والاصح انه يثنى في السرية لا في الجهرية كما في المضمرات ووضع اليدين على  
الشمال كما في الاصل والمعنى على المختار انه يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه  
اليسرى ويقبض الراس بالابهام والخصم واضعا المستطاق عليه تحت  
السرة والصدر فانه سنة كما في الكافي والجلال وتكبيرات الاستغالات اي  
كل تكبير عند كل انتقال من ركن او اليد حق التكبير عند القنوت فانه ينقل  
من ركن القراءة وقدمه رنة قيل واجب والاطلاق مشعر بان التكبير عند  
الانتقال من الركوع الى القنوت كما في المحيط وعليه يدل حديث البخاري  
وقد تواتر العمل به من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا كما  
كما في شرح الآثار الا ان اكثر المتداولات سيما المتون خالية عنه وفي العمارة  
ليس فيه تكبير وتبجعات الركوع انه يقوله سبحانه ربي العظيم فالاضافة  
عهدية ثلاثا من المرات وقيل انه واجب وقيل فرض وعن محمد رحمه  
الله تعالى عليه ان تركه مكروه كما في النهاية وغيره واخذ ركبته في  
الركوع اي وضع الراحتين من اليدين على الركبتين مكنا بهما عليهما  
حال كونهن غير متحيات كالقوس فانه الوضع سنة كالاستقامة



ولذا اكره الترك ومن السنة ان يحيا في عضديه ملصقا كعبه مستقبلا  
اصابعه كما في الزاهد وتفتح الاصابع فيه اي تفرقها في الركوع دون  
غيره والقومة لغة الانتصاب وشريعة انتصاب الشق الاسفل والاعلى  
حيث تقويم صلته في الركوع والحلقة بالفتح لغة القعود الواحدة وشريعة  
القعود بين السجدين بحيث يطمان مفترشا بجله اليسرى قاعدة عليه  
اليمنى كما في الجليلي وذكر في المسحودية انه يضع الوركين على كفا الرجلين  
والسجدة على سبعة اعضاء الوجه واليدين والركبتين والقدمين والخمسة  
احسن فان وضع الوجه والقدم فرض كما في الكافي وغيره والعضو  
بالضم والكسر كل لحم وافر يعظمه وتسبيح السجود ان يقول فيه سبحان  
ذي الاعلى بالاضافة ثلاثا من المرات وقد مر الخلاف في تسبيح الركوع  
والصلوة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على وجه الكمال فيضم الصلوة  
على الال الصلوة صلى الله تعالى عليه وسلم والا فقد نقص الصلوة عليه  
عليه الصلوة والسلام واللام في الصلوة عهدية فيشير الى هو المعروف  
وانما صلينا على ابراهيم وعلى ابراهيم عليه الصلوة والسلام لانه  
حيث اتم بناء البيت دعوا يحتاج بالرحمة فكافينا هم بذلك ويجوز

انه يراد بالصلوة اللهم صل على محمد وعلى محمد كما دل عليه كلام  
الاصل بعد التشهد والسلام المخرج عن الصلوة من كل الوجوه فلا  
يصلي الا قبل السلام السهوي فلا يصلي في القعدة الاولى ولا الثانية  
قبل الصلوات ويصلي عند الطحاوي في الصلوات والسهوي جميعا و  
يقول يصلي قبل الصلوات عندهما وفي السهوي عند محمد رحمة الله تعالى  
عليه والاول التصحيح كما في الكافي والدعاء اي دعاء الله تعالى وسؤاله  
وفرق بعضهم بينهما بان الذي للضرورة فله الاجابة والسائل المحتاج  
فله المشاورة كما في المشارق بعد اي الصلوة وانما ذكره لان المؤنث  
غير حقيقي او غير مرتب على المذكور لنفسه لا على نفسه فيكون  
اللام صلة لا تعيلا ولجميع المسلمين اكل فخر منهم بان يقول  
اللهم اغفر لي ولوالدي ولجميع المؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم  
والاموات اللهم ربنا انت في الدنيا حسنة الخ وما قال اللهم  
اصح امرى واصرف عني بركي الذي شق اللهم اشغلتني طاعتك  
وطاعة رسولك الى غير ذلك مما يشبه الكتاب والسنة لا غير  
وانما يخص الوالدين كما خص غيره لانه يحتاج الى استئناهما



كافرين ولعله انما لم يقل المؤمنين كما في السابق تنبيهها للفتن  
والاسلام لغة الانقياد المتعلقة بالجوانح كما في المشارق وشرها  
على نوعين دون الايمان الاعتراف باللسان وان لم يكن له اعتقاد  
وبه يحقن الدم وفوق الايمان وهو الاعتراف مع الاعتقاد بالقلب  
والوفاء بالفعل كما في المفردات وما قيل ان الايمان والاسلام واحد  
فمعناه انهما اذا ذكرا معا والافالمراد من الايمان التصديق الباطني  
ومن الاسلام الطاعة الظاهرية وعن بعض المشايخ ان الايمان  
تصديق الاسلام والاسلام تحقيق الايمان كما في شرح التاويلات  
والسلام يمينه ويسرة اي جانب يمين ويسار فيه تسليح فان السلام  
له خمس سنن يسلم تسليمين وان يلتفت الى الجانبين وان يكون  
باللفظ للمعهود وان ينوي من فيهما من الحفظة والرجال والنساء  
فيهما والامام ان كان من يمينه ويساره وان كان بحذاءه ففي  
اليمن كما في الجليلي وان يكون الثانية احفض من الاولى كما في  
الخزانة والخاص بالبعش عشرة من السنن ووجه ووجه التاء  
قد مرجه للامام اي اسماع القوم بالتكبير اي بكل تكبير وان كان

كونه

كونه ذكر اي وجب المحافضة لانه الاصل في الادكار الا انه امتنع لما منع  
اقوى وهو التنبيه لمن خلفه بانتقاله من شرط او ركن وجوبه على من  
لا يمنع وجوده الا اخرى يوجب الحكم على خلاف الاولى كما قالوا  
الا انه يقتضي وجوب الجهر وبه صرح في كشف المنار ومقارنة تكبيره  
المقتدى تكبيره الامام للتحريم اي محاذاة تكبيره تكبير امامته  
وبه يدرك فضيلة تكبيره الافتتاح عند وقال لا يوصله بتكبيره  
مثل ان يوصل الف الله براء اكبر وقال شيخ الاسلام ان قوله  
ادق واجود وقولهما ارفق واحوط كما في الحقايق وقيل اذا ادرك  
الركعة الاولى فقد ادركهما وهو الصحيح كما في المضمرة ومتابعة  
له اي متابعة المقتدى للامام بطريق المحاذاة كما ذكرنا سابقا فاعاله  
اي باقي افعال الامام عند وقال لا يوصل افعاله بافعاله على ما قال  
الامام السرخسي واثار شيخ الاسلام الى ان المحاذاة في الافعال  
افضل بالاجماع كما في الحقايق والساير اليها في الجميع كما توفهم  
جماعات كما في القاموس وفيه كلام في شرح المختصر والتعود اي  
يقول العود بالله من الشيطان الرجيم مرة في الركعة الاولى



لا غير بشهادة الام والخفاي اي التعوذ والخامس التسمية ان يقول بسم  
الله الرحمن الرحيم بعد اي بعد التعوذ وفيه اشعار بان التسمية لم  
يكن الا في الركعة الاولى وهذا رواية عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى عليه  
وعند في كل ركعة قبل الفاتحة وهو قول ابي يوسف رحمة الله تعالى عليه  
وقال الدقاق انه قول اصحابنا كما في المحيط وعليه الفتوى كما في المضمر  
فالاولى ترك بعد وبانها ليست من الفاتحة واكثر المشايخ على انها  
من الفاتحة كما في المحيط والذخيرة والخلاصة والذاهدي وغيرها  
وقال الكرخي لا يعرف التصريح بها من متقدمي اصحابنا والامر بالاختفاء  
دليل على انها ليست من القرآن وذكر ابو بكر رحمة الله تعالى عليها ان  
الاصح انها في حق حرمة السر دون جواز الصلوة ولم يوجد ما في حواشي  
الكشاف والتلويح انها ليست من القرآن في المشهور من مذهب ابي  
حنيفة رحمة الله تعالى عليهما نعم قد ثبت ذلك من مالك رحمة الله  
تعالى عليه واخفاؤها اي التسمية والجهر بها مكره كما في المحيط وغيره  
وذكر في الكشف ان الحنفية قد اجمعوا على وجوب اخفاؤها في  
الصلوة وهذه الاربعة اي التعوذ والتسمية واخفاؤها للامام اي سنة

في حق الامام القادر على القراءة وكذا المنفرد الا اعم من المسبوق فلم  
يسكن في حقهما امتين او اخرسين والتامين ان يقول الامام والمنفرد  
امين بالقصر والمد وتخفيف الميم وكذا تشديدها فان كان مفسدا  
عندهما لكنه غير مفسد عنده وعليه الفتوى هو تيميم هذين يعني  
هذين يتخوهم وهذين ياد كما في المضمرات وذكر الرقني انه سري لان كقاييل  
بنى على الفتح وخفف بخذ الف ولا منع ان يقال اصله القصر ثم المد  
ومعناه افضل سرا اي قولا اسرار لهما اي للام والمنفرد في الجهرية  
والسرية فيكده الجهر ويسر المقتدى في الصلوة الجهرية لا السرية  
وعند بعضهم يؤمن ولو في الظهر والعصر اذا سمع ولا الضالين  
كما في فتح القدير والتسميع ان يقول حالة الانتقال سمع الله لمن  
حمد بالسكون للامام فلا يحمد ولا يجمع بينهما والمقتدى عند  
تسميع الامام التحميد ان يقول ربنا لك الحمد فلا يسمع ولا يجمع والمنفرد  
الجمع بين التسميع والتحميد في الانتقال وقيل التسميع عند الانتقال  
والتحميد عند الاستواء وقيل عند الاخطاط والاول القحج كما في  
المنية والعاشر افترش رجله اي بسط الكعب وما تحته على الارض



والرجل من الورك الى اطراف الاصابع اليسرى للجولس عليها اي على  
بعض الرجل وهو مؤنث سماه مع نصب بعض رجلاه اليمنى موجه نحو  
القبلة اصابعها كما في اليسرى وشرح الطحاوي واصابعها كما  
في الكافي والتفقه هذا في الفرض واما في النقل فيقع كيف شاء كالمريض  
كما في الزاهدي في القعدة الاولى والثانية الصلواتية والسهوية  
للرجل مستدرك بتذكير ضمير الرجل والرجل مذكور من بني ادم بلغ  
حد البلوغ وفي القعدة للنساء جمع التسوية اسم جمع للمرأة مؤنث  
من بني ادم بلغ حد البلوغ التورك ان يجلس على اليتها اليسرى  
مخرجة رجليها من الجانب الايمن اليسر والله الهادي **الباب**  
**الرابع** في المسحبات جمع المسحبة كما مر وهي ثلثة وعشرون  
مسحبة وفيه قدس كثير مما ذكره واستحب كثير مما لم يذكره  
هنا بل في المباح كما ياتي وقد اشرنا الى قليل من هذين ههنا بل في  
المباح العام اربعة عشر مسحبة ترك الالتفات هو ان يلوي عنقه  
حتى يخرج من جهة القبلة وجهه دون سائر جسده يمينا وشمالا  
اي الى جانب يمينه وشماله اما لو نظره مؤخر عينه يمينا وشمالا فلم

يكن من الالتفات في شيء لانه صلى الله تعالى عليه وسلم فعله مرة بعد  
اخرى والا حسن ترك الطرفين قال الراغب التفت فلان اذا عدل  
بوجهه كما قيل الى مثل استجاب قاله بعض المشايخ واشار الى ضعفه  
فانه عدل الالتفات محمدا فتركه يكون فرضا وفيه ان اكثر للمشايخ عدوا  
تفتته مكرها وجعلوا تركه كناية عن الخشوع المأمور به المسحبة  
وهو ان يكون منتهى بصره في القيام الى موضع سجوده وفي الركوع  
الى ظهر قدميه وفي السجود الى اربعة انفه وفي القعود الى حجره وفي التسليمين  
الى الكتف الايمن والايسر كما في الكافي وغيره وتغطية الفم بالفتح  
وتخفيف الميم وقد يضم مع تشديدها اي ستره بالسنة ثم بالكم  
او اليمين ظهرا او بطننا وقيل باليمين في القيام وفي غير باليسار  
كما في الزاهدي وغيره عند غلبة التشاوب بالواو في النسخ التي  
راينا والصواب الهمزة بعد الالف وهو النفس الذي ينفخ الفم  
منه لامتلاكه وكدورة الحواس كما في الغاية وفيه اشعار بانه لا يغطي  
بلا غدد الغلبة والا كراه كما في الخزانة ودفع السعال بالضم مصدر  
سعل كضر وهو حركة يدفع بها الطبيعة اذى عن الرية وما يتصل بها



ما استطاع واطاق فانه اضطر فلا بأس به وزيادة القراءة الى زيادة  
غير الفاتحة على ثلاث ايات من القرآن الا انه لو قرأ سبع ايات من سورة  
لزم ان يكون سجدا وهو مكروه لان السجدة هي السورة التامة  
كما مر الا ان يقال هذه القراءة ذات وجهين وانما قال الزيادة ولم يقل  
المزيد لان ما قرأ صار فرضا ولو كل القرآن كما في النظم وغيره والخامس  
ترتيل القراءة اي تبين حروف القرآن وتوفيه حقا بلا اسراع في وقت  
ضم بعضها الى بعض لصلوة الفرض بقريضة اللام في الفرض يقرأ على  
التودة وفي الترويح بين التودة والسرعة وفي النقل ان يسرع لكن  
على وجه لا يتغير الكلمة الا ترى ان الامام كان يختم في ركعة في ليلة  
وينبغي ان يفتح ويختم على اية الرحمة او النعمة او الجنة للتبشير  
على صالح الاعمال وللتفائل على حسن المال كما في المضمرات وتسوية  
الرأس بحيث لا يكون رافعا ولا خافضا فلو خفض قليلا كان خلافا  
للسنة كما في المبسوط مع الظاهر المستوي بحيث يستقر عليه قرح  
ماء باعانة اللام في وقت الركوع المسنون والحال ان قد عد ذلك من  
السنة فقال ويكره ان يطأ طأ ويرفع راسه الى السماء ووضع ركبته

اي اليمنى ثم اليسرى كما في الركعة ففي الكلام تسامح قبل وضع يديه  
اي يمين اليمنى ثم اليسرى كما في الكرمان وفي المسنية يكره وضع اليد ثم  
الركبة الا اذا كان داخل في الخمار وفيه دلالة على ان هذا الترتيب  
سنة كضم الفخذين ووضع الركبتين كما في الجلالى ووضع يديه قبل  
الانف هو اسم ما صلب دون ما لان من الارنبه ولذا لا يكفي ان  
يسجد عليه كما في المحيط ووضع الانف قبل الجبهة فان الاصل ان  
يضع أولا ما كان اقرب الى الارض كما في المضمرات وغيره لكن في التحفة  
انه يضع جبهة ثم انفه وقيل يضعهما معا والاحصر وضع ركبته  
ثم يديه ثم الانف ثم الجبهة للتسجود على عكس ذلك الترتيب الرفع فيرفع  
الجبهة ثم الانف ثم اليدين ثم الركبتين فان الاصل ان يرفع أولا  
ما كان اقرب الى السماء للقيام اي لانتصاب الشق الاسفل والاعلى  
فيشمل الرفع للعود ولذلك اجمل الكلام فلم يشكل برفع الركبتين  
وفيه لسان الى الرفع المسنون فانه لو رفع بحيث يكون الى الجلو من اقرب  
جازو التسجود اي وضع الجبهة بين اليدين بحيث يكون ابهاما هذا  
اذنية كما في الكرمان وذكر في التنقيح وضع اليدين في هذا المنكبين



ادب وفي الجليلي ان ذلك التجوز ستة والعاشرون توجيه اصابع يديه  
اي توجيه رؤسها بان يضع الراحة على الارض ورؤس اصابع رجله  
بان يضع صدر القدم مع بطون الاصابع على الارض نحو القبلة فان انحراف  
الاصابع مكروه كما في الخزانة ويؤتى ما ذكره الجليلي ان هذا التوجيه  
ستة وفي المقدمة يستحب ان ينظر في التجوز الى انفه وترك مسح التراب  
والخشيش وغيره من وجهه وغيره والعرق بفتح عين زشح الجلد  
قبل السلام اي قبيله فيكون في خلال الصلوة مستحبا بالطريق الاولى  
وفيه اشعار بان الترك بعد مكروهه والمسح ستة والى وجود  
الضرر وعدمه سياتي وليس كذلك فانه لو كان يضره استحب  
المسح قبل السلام وبعد ولو كان لا يضره كره في التحلل ولا يكره  
قبل في الخزانة والفصل الحار بين الشئيين والتعيين قال بين  
القدمين من لدن التسع الى ما دون ذلك من الرجل قدر اربعة  
اصابع من اليد متوسطة مضمومة وقد رآه الشئ بالسكون مبالغه  
وان يكون مساويا لغيره وترك النساء عن العدد احسن في القيام  
الملاحظة الخشوع واحترابه عن حال الركوع وغيره كما مر ووضع

يديه اليمنى واليسرى على فخذه موجهها اصابع نحو القبلة مفترقة كما  
في النظم وعن محمد بن حمزة الله تعالى عليه ينبغي ان يكون اطراف الاصابع عند  
الركبة وفي الجليلي ان ذلك الوضع ستة والفخذ يفتح الفخذ وسكون  
الخاء ما بين الساق والورك في الفخذ الاولى والثانية وتحويل وجهه  
الى القبلة يمنة ويسرة بحيث يباين حرك الايمن واليسر وقد مر  
انه التحويل ستة عند السلام قبل التسليمتين فيقول اولاهم يسلم كما  
في باب ما لك من الحقايق والخاص من المستحبات تسعة رفع يديه  
الاحسن رفع اليدين للملاحظة النساء الآتية والمعنى رفع ايها  
اليدين فيما يمن الرفع فيه من التكبير للتحريم والقنوت والعيد  
هذا شحمة لانه بالكسر والفتح اي مقابل اللبنتين من اسفل  
الاذنين للرجال وقد مر التحقيق وكونه ستة واليه اشارة في كلامه  
كالتيصرح بالاستحباب وهذا المنكب يفتح الميم وكسر الكاف مجتمع  
راس الكتف والعضد للنساء في رواية اصحابنا وعنده انها كالرجل  
وبه اخذ بعض المشايخ وقيل هذا ثديها والاصح كما في المحيط وقيل  
لانه كالرجل كما في الزاهد ووضع اليدين تحت السترة مما بقي



من القطع للرجال لانه من المرويين وقدمه ووضعها على الصد  
للنساء واخراج الكفين من الرسغ الى الطرف الاصابع كما في القاموس  
ويؤتى ما في الروايات من اخرج اليدين من الكفين عند التحريمة  
للرجال وفي اشعار بان ادخال الكفين فيهما مستحب للنساء والعكس  
بدعة كما في الترغيب وغيره والقراءة في الفرض على القدر المروي عن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه رضوان الله تعالى عليهم  
اجمعين للامام فيقر المقيم المفصل في الفجر والظهر اربعين اية سوى  
الفاحة وفي العصر والعشاء نصفه وفي المغرب خمس ايات واستأ المسألة  
في الاوليين مثل الطارق وفي البواق مثل الاخلاص كما في الجليلي  
والاصل ان يقرأ على وجه لا يؤدي الى تقليل الجماعة وفيه اشعار بان  
المنفرد مخير بين المروي وغيره والاول ان يقرأ في الاختيار ما هو الاكثر  
في تحصيل الثواب وفي الاضطرار بقدر الحال كما في الخزانة والخامس  
زيادة التسبيحات في الركوع والسجود ولما جمع المصدر لانه اريد الصفة  
او الاسم وكلاهما شايع على الثلاثة الاحسن اسقاط كتابة الالف  
كما مر وتر من النحر والتسبع او التسع وفي الزاد النحر اوسط

والربع

36  
والتسبع اكمل للمنفرد فالامام لا يمل القوم فيقول ثلثا او اربعا او  
خمس على قدر تمكنهم من الثلاثة كما في المحيط وابعاد الضيعين  
اي العضدين يضم الفاء ويكون العين وقد يضم من البطن والجب  
في الركوع والسجود الا اذا كان في الصف فانه قد يؤدي به احتيا  
ابعاد البطن من الفخذ والفخذ من الساق ما بين الكعب والركبة  
والساق من الارض بان يضع بطون الاصابع على الارض وينصب  
القدم في الركوع والسجود فالاول متعلق بالاوليين والاخر بكل من  
الرجال وبالعكس بان يضم الضيعين الى البطن والبطن الى الفخذ  
الفخذ الى الساق والساق الى الارض فيهما للنساء وهذا الابعاد  
سنة كابعاد المذراعين من الارض كما في الجليلي وقراءة الفاحة  
بعد الركعتين الاوليين اي في الاخرى والاخرين للمفترضين  
المتنقل والناذر وما في حكمة على راي فانها واجبة في جميع الركعات  
في المشهور من الروايات وقدمه والمتبادر من هذا الكلام انها  
تقرأ بنية القراءة وقد قال علماءنا انه انقرأ بنية وعن عائشة  
رضي الله تعالى عنها اقرؤها على وجه الشاء من غريب الرواية انه



لوقمة أبنية القراءة ضم اليه السورة كما في الزايد والشمية قبل  
الفاتحة في كل ركعة لمن سق التسمية له من الامام والمنفرد وفي  
الاول اشارة الي انها مستحبة وفي الاخر عند المصنف المختار  
الاول وعند غير الثاني وقد مر وفي المتوسط اشارة الي انها لا يستحب  
ولا يستحب بين الفاتحة والسورة وقد ذكره كما في الشافعي وعنه انه  
يسمى وعن محمد بن حمزة الله تعالى عليه انه لا يسمى الا في السرية كما في المحيط  
وذكر في العيون ان جهر المنفرد ادب وانتظار المسبوق الذي لم يردك  
او صلاة اما بالسكوت او بتكرار الشهادتين او بالصلاة عليه  
عليه الصلوة والسلام او بالدعاء كالامام وهو الصحيح كما في الحاشية  
او بالتوسيل في الشهاد وهو الصحيح كما في الخلاصة فراغ الامام عن  
صلاة بالتوجه الى القوم او بالقيام الى السنة او غير من الاعمال  
فلوقام الى قضاء ما سبق قبل ذلك فقد اساء الا اذا كان مصلي  
الفرا والجمعة او العيدين او صاحب الجرح او الماسح اذا خاف  
خروج الوقت كما في الخزانة وغيره ويستحب ان يستقر المقتدي  
في مكانه اذا سلم الامام حتى يقوم او يتوجه الى القوم وتجهيل الامام

بالقيام او بالتوجه اليهم اذا سلم وان يصلي على الارض او ما شئت  
ولا بأس بان يصلي على البود وسائر الفرس **الباب الخامس في المحرمات**  
في جميع ما يحرم في الصلوة قطعيا كان او ظاهريا وفيه نظرين وجوه  
الاول انهم لا يريدون بالحرام المطلق الا القطعي والثاني انه ترك  
مخايفه ببيان كثير اكا طالة الركوع لا دراك الرئيس وقراءة  
الشيطان مكان الرحمن وغيرهما والثالث ان ما عد محرمها  
مكروه عندهم كما يفصل الانادرا كالعبث ولم يحزن ان يريده  
المكروه والا كان اللايق جعل البابين بابا واحدا وهي اربعة عشر  
محرمات لوجه التخصيص كما مر على العموم مصدر متعلق بالتميز  
اي على سبيل الشمول لكل مصل وصلوة الجهر بالشمية في الجهرية  
والجهر بالتامين في الجهرية فانه يستلخفا وهما فيكون الجهر  
والالتفات يمينا وشمالا بتحويل بعض الوجه من القبلة لانه ترك  
لخشوع فيكون النظر الى رفع العينين ولو مرة الى جهة السماء  
لانه ترك الخشوع وفي الشافعي يكره بتقليب الوجه الى نحو السماء عند  
التكبير الاولى والخامس الاتكاء اي الاعتماد على اسطوانة بضم



الهمزة والطاء على افعولة معربا استونا او اليد ونحو اي نحو احدهما  
كالعصا بلا عذر في الفرائض لا يخل بالقيام ويترك اليد عن موضوع السنة  
في الوضع ولا يكره في التلويح وقيل يكره ايضا ورفع اليدين في غير ما شرع  
ولا يرفعان عند الانتقال الى الركوع والوقوف فانه مكروه او مفسد ورفع  
الاصابع اي رفع القدم فان وضع القدم بوضع الاصبع ولو واحدا في  
وقت الركوع والسجود عن الارض بان يضع الركبتين على الارض ويرفع  
القدمين عنها وهذا مشكل لانه مشي الى ان رفعهما حرام غيب  
غير مفسد وليس كذلك فان وضع القدم في الركوع والتجود فرض  
واستقبال الاصابع نحو القبلة سنة والجلوس على عقبيه اي  
نصب عقبيه ثم الجلوس عليهما والعقب بالفتح والكسر مؤخر القدم  
الى الكعب للشهادة اي قراءة التحيات لله في القعدة وفيه تنبيه على  
الاقعاء المكروه كما في النسخ انه وذكر في فتح القدير ان الحق ان الاقعاء  
على ضربين احدهما مستحب ان يضع البتة على عقبيه وركبته في  
الارض وهو المروي عنه عليه الصلوة والسلام وثانيها منهي ان  
يضع البتة على الارض وينصب يديه امامه والاول اصح كما في الكافي

والعبث بفتحين ان يختلط بفعله لعبا اي فحلا غير قاصد به مقصدا  
صحيحا كما في المفردات بشو به او بدنه دون الثلاث الاولى ترك الالف <sup>ههنا</sup>  
اشكالا لان العبث لغة حرام فضلا عن المرتبة على ما هو الظاهر من  
الامتدادات وفي الزاهدي العبث ما لا يفيد المصلى حتى لو افاده لا  
باس به حتى انه صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قام من السجود صيفا  
نقص ثوبه يمنة ويسرة للهوام ولعله تخليط من المص فانهم  
قالوا ان حك بدنه مرة او مرتين لا يفسد اما الثلاث فان كانت  
متواليات تفسد والا فلا كما في الخزانة وغيره والعاشرة الاشارة  
بالسبابة كاهل الحديث اي مثل اشارة جماعة يحكم العلم بحديث  
السوا صلى الله تعالى عليه وسلم فيحلف ابهام اليمنى ووسطها ملصقا  
راسها براسها ويعقد البنصر ثم يشير بالسبابة ما يلي الابهام عند  
اشهاد ان لا اله الا الله فيرفع عند لا اله ويضع عند الا الله ليكون كالنفي  
والاثبات وفيه اشارة الى انه لا يشير وهذا ظاهر اصول الصحابة وعليه  
الفتوى كما في المضمرات والخلاصة وغيرهما وعنهم جميعا كالملايين  
والكوفيين انه سنة فالعمل به اولى كما في الزاهدي واهل الرجل من



بمجمعة واياهم مسكن واحد ثم سميت به معنى يجمعه واياهم نسب او  
 دين او صفة او نحوه لك كما في المفردات والحديث اسم من الحديث  
 الاخير كما ذكره الوصفى ثم سمي به قول او فعل او تقرير نسب الى النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وقصر السلام على جابناى جعله قصيرا بترك واحد  
 من السلامين وايتان سلام اخر وفيه اشعار بان كل واحد من  
 السلامين واجب فيشيران الى ان القصر مكروه فهو بالباب اللاحق  
 احق وفي المحيط ان كليهما سنة وقيل ان الثاني فيكون تركهما او ترك  
 الثاني مكروها والاصح وجوبهما كما في فتح القدير والقنوت في  
 غير الرواى لواقتهى حنفى بشافعى في وقت الفجر وقت في الركعة  
 الثانية بعد الركوع لم يحى للحنفى ان يقنت فيها بل يقف قائما ساكنا  
 وقيل يقعد وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليه انه يتابعه لانه  
 مجتهد فيه وقال انه منسوخ والعمل بالمنسوخ حرام والزيادة اى  
 زيادة شي من الاذكار على السنة في التكبير والشاء اى بعد التكبير  
 وبعد الشاء فان فى معنى مع فيدل على التبعية في الجملة واحترز عما  
 قال الشافعية من التوجيه كما فى النصف وهذا فى الفرض واما فى

النفل في زاد الايم في الجمع او فى التسبيحات اى الزيادة على العدد المحض  
 فى تسبيح الركوع والسجود وهو الثالث والخمسة والستة والسبع والتسعة والتسعة  
 فى القعدة الاولى ولا يزا فيها الصلاة والاعمال لاحد فلو فعل ان كان  
 عمدا كره والا لزم السهو وذا فى الفرض واما فى النفل في زاد كما فى  
 الزا هدى على السنة اى سنة الائمة السلف كما فى النصف متعلق بالزيادة  
 المتعلقة بكل من الاربعة وفيه اشعار بان مطلق السنة يحمل على  
 سنة غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وترك الواجب مما سبق من  
 الواجبات العامة والخاصة عمدا تمييزا وحالا مصدر اى ترك عمدا  
 واجب او تركا قصديا كترك لفظ التكبير للتحريمية وتعيين القراءة فى  
 الاوليين وفى كتاب المحيط فى الاحكام الفاصل بين الحلال والحرام للعلامة  
 المجتهد للانام وقدوة المشايخ العظام محمود بن احمد بن صدر الشهيد  
 روج الله تعالى ارواحهم كل يوم جديد وشكر الله تعالى مسامحة خاصة فى  
 تسهيل الواقعان على الاصحاب فى ضمن التجريد والتممة والذخيرة وغيرها  
 سيما هذا الكتاب فانه محيط بمجمل جميع الواقعات لاولى الالباب ومدق  
 اشتغاله به ثمانى من التسعين فى ثلث وخمسمائة وثمانين وائتماسى  
 واختصاصى



بذلك لان كان عالم بكل حكم ارجأ فظلمه ويستعمل الاحتاط في كل من المعنيين  
 كما ذكره الراغب ذكر في المحرمات اي كل فرد من افرادها ما ذكرنا من اربعة  
 عشر في فصل المكروهات وفيه تحت من وجوه الاول ان بعضها منها  
 لم يذكر المحيط كما اننا في الثاني ان كلامنا ذكر في غير المحيط و  
 المصادر من التقديم التخصيص فلما يكون التقديم للاهتمام واللام  
 معنى الكل المجموع كما ذكر المحقق الشريف في حاشي المصابيح والثالث  
 انه لم يذكر المحيط شيئا منها الا بلفظ الكراهة الدالة على الظن وقد ذكرنا  
 ان المحرمات دالة على القطعي **الباب السادس في المكروهات** اي في ما كره  
 في الصلوة كراهة تحريم فانه مطلق واكثر ما ذكره كراهة تحريم والظاهر  
 انه اراد بها ما هو المختار من مذهب الشيخين فيما كره تحريما بلا اثر  
 وقد ذكر فيهما ترك السنة وغير ما فيه اشر في الجملة واعلم ان الفعل المكروه  
 يؤثر في نفس الصلوة فيوجب نقصانا فيها كما في الجائز فان كانت الكراهة  
 تحريما وجب اعادة الصلوة لانه كترك الواجب وتنزيها استحب لانه  
 كالندب كما في فتح القدير وذكر في الكامل ان الامور المذكورة انما كانت  
 مكروهة اذا كان الفاعل متعمدا في ذلك والا فليست بمكروهة وهي

تسعة وخمسون مكروها في المكروهات اكثر من ان تحصى كما صرح  
 به الجليلي وقد ذكرنا كثيرا منها في آخر الباب العام من القسمين الثمانين  
 اربعون مكروها كراهة الكسبية اي تكون نيرها نحو الله اكبر الله اكبر  
 فانه ممنوع لم يشرع مكررا والرواية في التنقيح والتكرار بالفتح مصداق  
 ثلاثي يفيد المبالغة كالترداد مصدره عند سيبويه ومصدره  
 من مداصلة التكرير قلب الياء الفاعل عند الكوفية ويجوز كسر التاء  
 فانه اسم من التكرير كما ذكره الرضي والجوهري والعدو وهو ضم الاعداد  
 بعضها الى بعض باليد اي باصابعها اليمنى او اليسرى قيل الاصح  
 انه لم يكن الا باليمن لفوات الستة الوضع كما في التمرقاشي فان عد  
 بالقلب لم يكن وقيل يكن لانه ينفذ الخشوع وان عد برؤس الاصابع  
 لم يكن ولا يكن خارج الصلوة وقيل العادة كالمائة على ربه وقيل هي  
 بدعة لقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما تذب ولا تحصى وتسبح  
 وتحصى كما في الزاهدي وقال مشايخنا الصواب ان لا ينهي الضعفا  
 عن عد التواتر لانه اسكن للقلب كما في الحقايق للآي اي لا يان القرآن  
 والسورة ونحوها اي يحوذك الاي كسائر الاذكار والادعية كشيخ



الركوع والتجويد وغيره والاطلاق مشعر بان النقل كالفرض في الكراهة  
كما في الخزانة وقالوا هذا عندنا وانما عندهما فلا يكره وبه يفق اللائق والحاجة  
كما في الحقايق والتخصر وضع اليد على الخصر وهو وسط الانسان لانه يشبه  
فعل اليهود في الصلاة وخارجها وما هو من اخلاق الجبابرة من الافعال  
كرفع الثوب وكثرة التلاويث كانت نوع تحجب وتدخل في الترتيب بلا عذر  
في الصلاة وخارجها فانه من جلوسهم كما في الزاهدي والحلق بالضم  
خصر بالقوى والسجيا المدركة بالبصيرة والنجار المتعالي عن قبول  
الحق كما في المفردات والخامس التفتيح اي تردد الصوت في الجوف بلا عذر  
اي بلا سبب كترتيب الصوت وتطيينه فلو كان بعد ركشونة الحلق  
والمرض واعلام غيره وغيره لم يكره وقيل يكره ولو كان بغير حرف  
وصوت معتمد على نخرج فلو كان بحرف فهو مكروه بالطريق الاولى  
فلم يفسد بكلام وقيل يفسد الكل في التمرقاشي فقامل فانه من هذا ان  
الاقلام والتنخم اي دفع مابه الانف من النخامة في الصلوة قصدا كما في  
الزاهدي فانه يقطر بنفسه على الارض فلا بأس به لكن في المنية ان مسح  
حينئذ يكون اولى والتنخم خارج الصلوة الى اليسار فانه افضل كما في

المنية ولا يلقى في المسجد لا تحت البواري ولا فوقها وان اضطره فالفوق  
لانه ليس من المسجد حقيقة كما في الخزانة وتنخم بالمحجبة اي دفع شيء  
من الصدر او الانف كما في القاموس والنخم اي اخراج النخ من الفم في الصلوة  
غير المسموع وفيه اشعار بان هذا النخم لم يفسد لانه ليس بالمسموع للمتنجي  
والا ففسد عند الطرفين نحو اخ واف وتف خلافا لابن يوسف رحمة الله  
تعالى عليهما فانه ليس بثلاثة احرف كما في التمرقاشي وامساك الذراهر  
اي جنس المضروب المدور من الفضة فاللزام بركة الجمع الى الجنس  
في الفم ونحوها كالدينار والفلوس والبر والتماس واللؤلؤ ونحوها حال  
كونه لا يمنع القراءة اصلا او وصفا فلو منع واحدا منهما كره بطريق  
الاولى لانه مفسد وفيه اشعار بان لو كان في يمين مثل الله را هم لم يكره  
كما في الزاهدي كره في الخلاصة انه مكروه ولعل ذلك لكونه يوجب  
ترك سنة وضع اليد في الركوع وغيره فيغني عنه ما بعد واعلاء  
الرأس اي جعله عاليا اوسا فلا من الظهور والبطون في الركوع فيكره  
كلاهما المخالفة السنة وجاز تضمين اللانم المتعدى مثل سفة نفسه  
فانه متضمن لاهلك في المعنى يقال اغني منه اذا نزل كما في القاموس



والعاشر ابتلاع ما بين الاسنان من فضلة الطعام او غير ذلك والثاني بالكسر  
الضربة لو كان قليلا اقل من خمسة وقيل ما دون ملاء الفم فربما بين الصوم و  
الصلاة فلو كان كثيرا اقل من خمسة لوملا الفم فسدت كل في المحيط وذكر في  
المفسر ان مقدار خمسة غير فسد وفيه اشارة الى ان قليلا للاكل والشرب  
وكثيرهما سواء كما في الجلبلي وغيره وترك ستة من السن المذكورة  
كثر التكبيرات والتسبيحات والاداء يأتي عن العمل على السن الزاوية  
على ان منهما ما ياتم تاركها على الصحيح وان كان معتقدا لها كما في التمهات  
واتمام القراءة في الركوع لانه اخرها عن محاتها الذي هو القيام ولذا الوقوف في  
غيره لم يحسب منهما كما في الكشف وتحصيل الاذكار اذ اذكار الصلوة وانما  
جمع الذكر لانه اريد به الحاصل بالمصدر وهو لا يتيان بالفاظ ورده الترغيب  
فيها ويطلق ويراد به المواظبة على العمل بما اوجبه او ندى اليه كاللأوة  
وقراءة الحديث ودرس العلم والتفعل بالصلوة كما في فتح الباري في وقت  
تحقيق الانتقالات فان السنة ان يبدأ بالفقه في القيام ويتم الركوع  
الركوع وكذا غيره فيكون ان يكبر بعد الاخطا او الخروا ويقال الله في القيام  
والقومة ثم يقال اكبر في الركوع والسجود او يقال سمع الله من حمد في القومة

لوجهين تاخير السنة عن محاتها وتحصيلها في غير محاتها ووضع يديه  
قبل وضع ركبتيه على الارض متنازع فيه كما بين السجود بلا عدد من  
مرض او كبر فانه خلاف السنة كوضع اليد اليسرى قبل اليمنى والركبة اليسرى  
قبل اليمنى والخامس عشر رفعها اي يديه بعد رفع ركبتيه للقيام كذلك  
بلا عدد لمخالفة السنة كرفع اليسرى قبل اليمنى والاقعاء له معان قد ذكرنا  
في التمهات فان اراد ما ذكره ثم لم يحزن الله عنه محمدا وان اراد غير ذلك  
لانه استعمال المشترى بلا قرينة وتغطية الفم اي ستره بالسنة او غير  
بلا غلبة التثاوب الصواب الممنعة وانما ذكره لانه فعله المجوس وقدمه  
انه مستحب عند غلبة ونمض العينين اعطى اطلاق لجهانها فانه فعل  
اليهود وخلاف السنة ففي الانماض غرور القلب لا حضوره وفي الكبر  
من وجده فيه حضوره فله ذلك وانما فسرنا اللازم بالمتعدي لانه من  
باب سفة نفسه كما مر وقلب الحصى اي تسوية الاحجار الصغار في القاموس  
قلبه حوله عن وجهه والحصى صغار الاحجار والواحدة حصاة الا ان لا  
يمكنه السجود لارتفاعها او انخفاضها فاقبها اي بالقلب مرة او مرتين  
فلا بأس بمرقح كما في الحن ان لا تكن في الكافي وغيره انه لا يزيد على مرة قال



صلى الله تعالى عليه وسلم يا ابا ذر مرة اودر ويكون عيشا والعشرون مسح  
جبهة عن التراب او العرق قبل الفراغ اي قبل السلام كما مر فيكون في الخل  
بالطريق الاولى وذكر في الروضة انهم اختلفوا في ذلك المسح قال بعضهم  
لا يكون وهو قولنا في سعة رحمة الله تعالى عليه ما وكف التوب اي غمته بان  
يرفعه من بين يديه او من خلفه عند السجود كما في الكرماني وانما كره  
لان نوع تحييت فالاولى الاكتفاء بما هو من اخلاق الجبابرة والتأويل اي  
التنفس المذكور قد فعه باستد زوغيره والتمطي اي التمدد اصله القطيطة  
قلبت المطاياه كالتمطى وفرقة الاصابع اي غمزها او مدتها حتى  
يصوت وفي القاموس نقضها والخامس والعشرون الاستراحة  
طلب الراحة بالانتقال من رجل الى رجل اي القيام باحد القدمين  
الابعد عنه فعمل الشيطان والاولى المراحة بين الرجلين وهي  
ان يقوم على كل مرة كما في القاموس وتفيرج الاصابع اي تفيجها في غير  
الركع فانه يفرج في كل التفيرج كما مر والتجمل في القراءة اي طلب اتمام  
القراءة الصلوة قبل اوانه بان لا يفصل بين كلمات القرآن واما التجمل  
في التراجع فغير مكروه عند الامام برهان الدين ومكروه عندنا

بدع الدين كما في المفيد وترك تسوية الرأس مع الظهر بالرفع والخفض  
ركعا والتخطي اي المشي ثلاثا الاولى ثلاثا من المرات او الخطوات فصلا  
اي مذهب التخطي حال كونه زائدا على الثلث بلا عذر باجترار عن المشي  
في صلاة الشوق او لسد فرجة الصف او وقف بعد كل خطوة فان لم  
يقف فقد تجاوز الكراهة الى الفساد والمخطوطة بالضم ويفتح ما بين  
القدمين وبالفتح المدة والثلثون التمايل اي العدول من الانتصاب  
وتسكين الاطراف يمينا وشمالا اي مرة الى جانب اليمين ومرة  
الى الشمال قال صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صلى احدكم فليسكن  
اطرافه ولا يمال تمايل اليهود ولا يلتفت للتفسير بالالتفات وقتل  
جنس القملة والبرغوث وغيرهما مما يضر وعن ابى حنيفة رحمة  
الله تعالى عليهما لباس يقتلهما وفيه اشعار بان القتل خارج  
الصلوة في المسجد لا لباس به كما في الحاوي والقملة كالتمرة واحدا  
القمل بالفارسية شبر دون الثلث بل الف او الف فان الثلث  
مفسد الا اذا كان بينهما فرجة ودفعها حية تحت الحصى كذلك  
اي دون الثلث وعن محمد رحمة الله تعالى عليه القتل احب من الدفن



كما في التمر تاشي والبقاء الزاقي في الصلاة الاولى التبرق فان التبرق ماء الفم  
اذ يخرج فاذا التبرج خرج فربو كما في القاموس وذكر البستان انه في السجدة وغير  
سوا فلا يفرق عن يمينه وامامه بل يوسان ويحت قدمه فان لم يجد مكانا  
فليبرز قبضته يديه ليركبه ونزع القميص والقفاسوة والخف اي خفف غير  
المسوح مما يسترا القدم بعمل قليل عند المصلي فلو كان خفاه مسحها  
او العمل كثيرا عند فسد صلاة كما اذا البس لانه محتاج اليدين ولذا  
خص الشرع وبالكمل صرح المحيط وغيره والخامس والثلاثون شم الطيب  
بالكسر والتخفيف وبالفتح والتشديد اي احسن الانف المزيد عند  
التنفس ويدخل فيه الرياحه المساقه او ورقه رائحة طيبة والتبرج  
ممروحة باد كبر دون تاج بالشوب ونحو دون الثالث فان تروحه  
ثلاث مرات متواليات فسد صلاة عند بعض المشايخ لانه عمل كثير  
ولم يفسد اذا اعتبر في العمل الكثير احتياج اليدين وقامه في  
المحيط وتعيين السورة اي تعيين المصلي السورة فلا يشكل  
بتعيين الشارع الفاتحة في الصلوات ولا بتعيين السورة الكافرون  
والاخلاص في سنة الفجر والمغرب لصلوة معينة هذه تعيم الموصي

فيشمل

فيشمل كل صلاة خصها المصلي بسورة بحيث لا يقرأ في كل منها او  
بعضها غير ها اي غير تلك السورة لانه فيجوز ان يقرأها فيها  
يعم غير الفرض وقيل يخص الفرض ولجميع عمدا بين السورتين  
بترك سورة واحدة يكون بينهما في ركعة واحدة لان سرعات  
ترتيب السورة من واجبات تنظيم القرآن وقيل من واجبات الصلوة  
كما في التمر تاشي وذكر في المصنفات ان رعاية ترتيب المصحف لانه لكن  
لا يجب السهو وفيه اشارة الى انه لو ترك سور الميكره وذا بالاختلاف  
والى انه لو ترك سورتين لم يكره قياسا على الترك في الركعتين الى  
انه لو جمع بين السورتين لم يكره كما في الذخيرة وكذا لو جمع بين  
السور وقيل يكره كما في المنية والى انه لو ترك سور بينهما في الركعتين  
لم يكره وقالوا يكره ترك سورة او سورتين ويشكل بان سورة  
الكافرون والاخلاص كما في التمر تاشي ويمكن ان يقال انه يجمع  
الشائع كما مر وقيل لا يكره ترك سورة ولو قصيرة كما في الخزانة  
وهذا كله في الفرائض واما في التوافل ففيه كلام كما في التمر تاشي  
والانتقال من اية سورة الى اية اخرى منها او من غيرها ركعة او

ان غيرها لم يكره وان قرأ التيسر  
فلا بأس به وهذا الكلام كثير صحيح



ركعتين لو كان بينهما اي بين الايتين سورة مثلاً فيشمل اية او ايات  
 لوجود الترتيب بين الايات والاربعة في تقدير السورة مثلاً فيشمل  
 تقديم الاية والايات المتأخرة على السورة او الاية والايات المقدمة لو كان  
 ذلك التقديم في الركعة من الارض ولو في ركعتين اي ركعتي فرض  
 بلغة اللام لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قرأ القرآن معكوساً انتهى  
 في التار منكوساً كما في المفيد وقيل وجب التسهو وفيه اشعار بان لم يكن  
 في التار ولو ختم وقرأ المعوذتين في الركعة الاولى قرأ شيئاً من  
 البقرة كما في الخزانة والتسمية في اول كل سورة مقابلة للفاحة عرفاً  
 في كل ركعة فيسن في الفاحة فيكون في السورة في كل ركعة عندهم الا  
 في السرية عند محمد رحمه الله تعالى عليه كما في التنف وغيره وعن ابي  
 حنيفة رحمه الله تعالى عليهما انها حنة بين السورتين واما يحتاج  
 الصلوة فواجبة على الصحيح كما في الزاهدي وحمل الصبي والصبية  
 بلا عذر فلم يكن بعذر خوف حرق الماء او التار وفي الاكتفاء اشعار بان  
 لو جمع بين الحمل والارضاء فسد الصلوة لانه عمل كثير بخلاف ما لم  
 ينزل اللبن منها كما في المحيط وغيره والخاص ببعض سبعة عشر مكرها

انتظار

انتظار الامام اي تايه لمع الشخص يسبح الامام في الركوع حتى يعليه  
 اي الشخص والاحضر حقيقة بالفتح والتكون فانه صوت الفعل كما في  
 القاموس للصلوة طرق الحقيق وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى عليه  
 اخشى عليه الشرك وهل يكفر وهل يفسد صلاته وقيل ما جوز تعاونا  
 على البر كما في الزاهدي وتطويل الركعة الثانية بثلاث ايات ان يقابل  
 الاية والآخرة الكلمات والحروف ولم يعتبر ما دون الثلاث كما في  
 الخزانة ففيه تسامح على الاولى في الفرائض دون التوافل عن ابي يوسف  
 رحمه الله تعالى عليه يكره ان لا يكون اسواء والكلام ان على الله لا يكون تطويل  
 الاولى في جميع الصلوة والاولى ان يقرأ في الاولى الثلاثين وفي الاخرى  
 الثلاث والثلاثين عشراً وعشرين ولا بأس بان يقرأ اربعين وثلاث  
 ايات لا تباد كما في النهاية ويستحب بقدر الثلاثين والثلاث وقيل  
 بقدر النصف كما في الترمذي وغيره وهذا عند محمد رحمه الله تعالى عليه  
 واما عند الشيخين فيطول اولي الفجر لا غير والفتوى على الاول  
 كما في الزاهدي والتوقف في التثبت على القراءة والاستماع لسؤل الجئة  
 او التعوذ على التار في اية الرحمة اي سببها معها فانها من معاني

ومل لا بأس به



كما في الرضى أما العقاب للآثم حاله عن التوقف لكونه فاعلا  
للنسبة والمقتدى مطلقا أي الفرائض والنوافل متعلق بكل من الإمام  
والمقتدى وهذا يستقيم في حق المقتدى وأما في الإمام فلا لأنه  
لو كان المقتدى في التقبل طالبا للدعاء فلا إمام ذلك كما في فتح القدير  
والمفرد والتالي في الفرائض دون النوافل لأن الأمر في ذلك موسع  
والسجدة على كونه العمامة بفتح الكاف وكسر العين أي السجود على  
دور ما يلف على الرأس فلا يسجد على فاضل ثوبه أو طرف قلنسوة  
كره وجاز إذا وجد اشتداد الأرض فلو سجد على كفيه أو يديه أو كتفيه  
أو خذيه جاز كما في الزاهد والخامس الصاق البطن والستين  
لغة بالفخذ للرجال حال كونهما كذلك بسطهم أي المكروه أو تراش  
الرجال للجنب العضدين بفتح العين وضم الصاد وكسرها وضميتين  
ما بين المرفق إلى المنكب لأن كليهما خلاف الستة في حقهم كنقيض  
ذلك في حقهن ونزعهم النعلين والقيصر أي ما شقه إلى  
المنكب من القطن أو القلنسوة بفتح القاف وضم السين ما  
يلبس في الرأس أو لبسهم أيه لأنه ليس بعمل الصلاة ويعمل

كثيرا كمن في المحيط نزع القميص مفسداً لأنه محتاج إلى اليدين بخلاف  
لبسه فإنه غير محتاج وتطويل الإمام ولو أدرك الجماعة دون  
المنفرد فإنه يستحسن منه للصلوة بزيادة القراءة أو التسبيح أو  
الدعاء على المسنون بحيث يشغل التطويل بالضم على القوم المقتدين  
به لئلا يصير سببا لتفكير مكروه وتخفيفه أي تخفيف الإمام  
بحيث يفيض إلى ترك أكمال الستة تنقيص التسيحات وغيرها  
أي الصلوة لعجلتهم أي عجلة القوم بفتحيتين أي طلبهم عند اتمام  
صلواتهم قبل وقته فإن وقته بعد أكمال ولذا ذم العجلة  
والعاشر الحاء الإمام القوم أي اضطراب المقتدين بسكوتهم أو  
تكرار آية للفتح أي لازالة اغلاقه إذا قرأ الإمام ما يجوز به الصلوة  
من القرآن لأنه يلجئهم إلى القراءة خلفه وأنه مكروه فينبغي أن  
يركع ولا يستفتح وفيه إشارة إلى أنهم فتحوا عليه من ساعة  
الاحتجاج وأنه يلجئهم أن لم يقرأ ما يجوز به الصلوة وكل منهما  
لا ينبغي فيصير واحق يستفتح أو يستقل إلى آية أخرى وإلى أنه لا  
يفسد صلاة الفاتح والإمام سواء قرأ ما يجوز أو لم يقرأ أو استقل



اولم يستقل واخذ منه اوله ياخذ وهو الصحيح كما في الكافي وجهه القراءة  
في نوافل النهار فانه يخاف فيها حتما كما في الزايد وذكر في الكثر انه  
يجهر فيها بعد غلبة النجوم وكلام القوم وفيه اشعار بان لم يكن الجهر  
في نوافل الليل فانه مخفي والجهر افضل عند بعضهم والخافه عند آخرين  
والتوسط عند الاكثرين كما في التمهاتشي والتافه لغة الزائدة في شيا  
ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بلامواظبة والنهار لغة ضوء واسع  
ممتد من طلوع الشمس والفجر الى الغروب وعرفا من زمان طلوع  
الشمس الى الغروب وشرا من طلوع الفجر الى الغروب وقراءة الامام  
اية السجدة فيما يخاف من الصلاة الا اذا كانت الاية في اخر السورة  
كما قرأه حينئذ لم يكن وهذا موافق لما في كثر العباد من الخانية  
ولا يعتمد عليه كثير اعتمادا على ما قال القاضى الامام وحاصل كلام الخانية  
انه يكره قراءة فيها لانه ان ترك السجدة فقد ترك الواجب وان سجد لم  
يتابعه القوم يظن انها صليية بلامكوع وكلاهما مكروه وقالوا هذا  
اذا كانت في وسط السورة ولم يركع قبل السجدة فان ركع فلا بأس  
بذلك حاصل الرواية الكراهة سواء كانت في الوسط او الاخر ثم قال

بعضهم

بعضهم انها اذا كانت في الوسط ففيه تفصيل الكلام مشير الى انه لا يكره  
فيما يجهر وقد قالوا انه يكره في الجمعة والعيدين كما في المحيط وغيره وتكرار  
الاية سور اى اجل السور بآية الرحمة او بآية العذاب والسور  
ما ينكثر من الفرح والحزن خشونة في النفس لاجل حصول الغم  
في ركعة من الفرائض بلا عذر اى قصدا فلا يكره بالسهم الا يكره  
تكرارها في النوافل والسنة المؤكدة والزوائد وانما الخواتم  
ترقى من الادنى الى الاعلى اى بعدد وبلا عذر فانه قام عليه الصلوة  
والسلام ليلة بقراءة واحدة حتى اصبح ان تعد بهم فانهم عبادك  
الاية فصلى ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما ليلة يريد اية حتى يصبح  
وقل رب زدني علما وصلّى تميم الدارى ليلة الى الصباح بآية ام حسب  
الذين اجتروا السيئات الاية كما في الجلالى وههنا كلام وتكرار السورة  
الواحدة بلا عذر في ركعة واحدة في فرض من الفرائض دون النوافل  
فلو قرأ في الركعة الاولى من فرض سورة الناس ثم قرأها في الثانية  
ايضا لم يكره كما في الخزانة لكن في المنية يكره التكرار في الركعتين من  
الفرض وعن ابى يوسف رحمة الله تعالى عليهما وجب به السهم الخامس عشر



الصلوة وأفعالها التي هي الصلوة حال كونها مشتملة على الذراع  
فالكم بالضم والضم والتشديد يدخل اليد ويخرجها من الثوب والمرفق كصير  
بجلس موصول الذراع في العضد للرجل أي لكل من الرجال دون النساء  
فإن رفعهن حرام مفسد للصلوة وقول المقتدي الأولي قول الإمام  
والمقتدي فانهما مشتركان في الحكم في الفرض والنفل لأنه يؤدي  
إلى التطويل للمكروه وترك الاستماع للفروض بخلاف المنفردات  
يكره منه في الفرض ويحسن في النفل كما في المحيط وغيره عند  
قراءة آية التزغيب أي بعيد قراءة الإمام آية تحريض إلى الآخرة والحسنة  
أو الرضاء أو اللقاء وقراءة آية الترهيب أي التخويف مع التحريض  
الدنيا والنار والنفس والشيطان صدق الله أي قال الله تعالى  
مطابقا لما في نفس الأمر وبلغت رسالة أي اجتهدوا في إيصال  
الأحكام إلى الخلق ولم يقصروا في حكم من التبليغ والرسول بضمين ويكون  
السين جمع الرسول وقدمه والكلام مشير إلى أنه لو سمع منه اسم  
نبي عليه أو اسم الشيطان فلعنه أو ألح أو الجهاد فسأل أن يرزقا  
كنه كما قال المتأخرون وليس في ذلك رواية عن المتقدمين

كما قال الجلالي والاعتماد تخاطب أي إقامة جدران يكون من قبل  
التقنين أو اجزاء الشيء يجري النظر في إقامة مشتملة على الأساس وغيره  
اعتمد وسيأتي متعمدا تخاطب ولو جعل اللام مكان الباء كان الحسن  
أو اسطوانة وسارية أو عصا أو غير بلاعد واختيارا بلا فرض ونحو  
في غير التوافل في الفرائض دون السنة والنفل وأعلم أنا قد ذكرنا  
نبذامقات كره من أهمها فنقول بكون لف العمامة حول الرأس وأبدأ  
المامة وسد الثوب أن يضع ثوبه على كتفه ويرسل طرفه فيمضي  
في القباء ينبغي أن يدخل يديه في كفيه ويشدها بمنطقة والصلوة في  
ثياب البذلة وفي ثوب فيه صورة ذي روح أو بين يديه أو فوق الرأس أو  
اليمنى أو اليسار وخلف صف فيه فرجة وبين يديه كأنه أو تنور  
فيه نار وقيام الإمام في الطاق أو في الصف أو في الوسط أو كان  
أو على الأرض وحده أو في أزار واحد والترجع بلا عذر كما في الخزانة  
ومع قلنسوة بلا عمامة أو شيء آخر كما في الجواهر وحاسر الرأس ولو  
مضرعا هو المختار وأمرء المناكب وستر القدم في السجود والقراءة  
في غير القيام ولف الذوائب حول الرأس والصلوة في أرض مزروعة



وفي أرض أطرافها الجحاس ومع مطالته بالبول أو الغائط وحاتم الذهب  
والحديد أو الفاس أو الصفر كما في الكثر والعمل القليل كضربة واحدة ومع  
الجاسة القليلة كما في فتح القدير **الباب السابع في بيان** أي كل مباح  
في الصلوة والأوقاف أن يجمع كاخواته ولكن أن يترك الباب كله إلى المسحجات  
فإنه يجب بترك كل وقد اشترنا عن الشيخ أنه إلى وهي المباحات الدالة عليها المباح  
للمستغرق أحد عشر مباحا العام ثمانية من المباحات نظره أي نظره المصلي  
منه ويسرة بموق عينية بضم الميم وسكون الهمة ويبدل وأو أي طرفها  
متأبلي الأنف بلا تحويل وجهه لأنه يخل بالخشوع النظر كما ذكرنا وتسمية  
موضع سجوده بقلب الحصى مرة أو مرتين كما ذكرنا وقوله أي المصلي الحية  
المطلقة بيضاء كانت أو سوداء بلدية أو بدوية قاصدة له أو غير قاصدة  
مطلقا بضربة واحدة أو ضربات كثيرة وقيل لا يقتل بيضاء لها صغيرتان  
يخشى مستوية لأنها جنية ألا إذا يخرج على الطريق فيقال لها تدي باذن الله تعالى  
فإن استطت<sup>2</sup> ألا يقتل لأنه عليه الصلوة والسلام عاهد الحق أن لا يظهرها  
في صورة حية فإن نقضوا العهد يباح قتلها والاعتذار لولي وقتل إذا قتلتها  
معالجات كثيرة ينسد صلوة ولا يصح أن لا يفسد وهذا إذا جئنا إلى ذلك ولا

وغلتي سبلا

يكن قتلها كما في الترمذي ثم زاد لزيادة الإيضاح لقوله مطلقا وإن لم يكن  
محتاج إليه فقال وإن احتاج في قتلها إلى العمل إلى أي البشارة الكثيرة في ركن واحد  
ولكمال الاحتياط ضرب الإمام حية في سقف المسجد ثلاثا في ثلثة أركان فإذا  
سقطت أتم قتلها فوزنت كانت ثلثة عشر دينار في رواية سبعة عشر كل  
من ستمائة درهم وإن يكون في فمه دراهم أو دينارين يجمع دينار مضروب  
مدور من الذهب بوزن مثقال أصله دينار فأبدل النون ياء لئلا يلتبس  
بمصدر كذا أباح كونها لا تمنعه أي المصلي عن سنة القراءة والآ كان  
مكروها كما مر والخامس أن يكون في دين ما أي متاع لا يمنع من سنة الاعتقاد  
في القيام والركوع ومن سنة البسط في السجود والقعود والأكبر كما ذكرنا  
وقراءة القرآن لغت اسم لكل مقروء أنكروا بشرا اسم لهذا المنزل العربي  
إذا عرف باللام كما في فتح القدير فعلى هذا يطلق على كل آية ولو قصرت وعرفا  
اسم لهذا المنزل العربي المعجز فلا يطلق إلا على سورة أو آية مثلها كما في  
الكافي وذكر في التلويح أنه في العرف العام اسم لهذا المجمع وعند الأصولية  
وضع تان للجمع وتان لما يعم الكل والبعض فيكون القرآن حقيقة فيها  
باعتبار وضع واحد إلا أن الكل لم يعتبر بدليلا في نظر الأصولية على التأليف



اي على ترتيب الآيات والصور على ما عليه المصحف الآن وكان في عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على هذا الترتيب في ترتيب الآيات توقيفي وذو الاخلاق  
واتم ترتيب السور فقد اختلفت كان باجتهاد الصحابة رضي الله تعالى  
عنهم اذ توقيفوا وهو الراجح كما في فتح الباري ويؤيد ما في المختار لابن  
بالقراءة في الصلوة على نظم القرآن وتأليفه لان الصحابة يقرؤون على ترتيب  
المصحف وقيل اي على اصل التركيب بلا رعاية الرقف والوصل والمد والادغام  
المبيته في علم القراءة وهذا كلام ساقط لا يقرر فساد بيان البيان  
معنى لما ذكرنا وحكما لان ان غير المعنى بترك الرعاية فسد الصلوة على  
الصحيح نحو جوامع بلامة واياك بلا تشديد كما في الظهيرية على انه  
روى القائل عن انس ان الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يقرؤون القرآن  
على التأليف في الفرائض ومشايخنا استحسنوا قراءة المفصل يستمع القوم  
ويتعلموا ومثله في الخزانة والظهيرية وغيرهما ونقص الثوب اي  
تحريكه ليسقط عنه ما عليه من التراب والهوام وغيرهما كيلا يلتصق بجسده  
اي لئلا يلتصق ما على الثوب بجسم المصلي في حال الركوع فان الثوب يتصل  
بحاله حال القيام والاولى ان يكون النقص مستعملا في المعنى العرفي

وهو لا ينتشار واحله من قبيل الاكتفاء فان السجود كالركوع فكل حرف  
ناصب بنفسها للتعليل عند البصرة وتحتل ان يكون جازع فيفهم ان  
بعد ما عند الفريقين والجسد الجسم كما في المفردات وقراءة السورة في  
ركعة اولى وقراءة اخرى سورة اخرى في ركعة اخرى على القول الصحيح فانه  
قال في الاصل لا بأس به لكن في الخبر انه من غيره انه لا ينبغي ان يفعل ذلك  
لانه مكروه عند اكثر مشايخنا وفي الكلام اشعار بان لا بأس بالطريق  
الاولى لقراءة كلهما من وسط سورة واحدة او من اخر سورة واحدة  
او في ركعة من اخر سورة وفي اخرى سورة تامة او في ركعتين سورة  
واحدة كما في الخلاصة وغيرها والصحيح عندهم له معيان مبادل  
باطل فلا يجوز به العمل اصلا وعليه الفتوى فيجوز العمل بمقابل  
في الجملة وهو الماد ههنا والخاص ببعض ثلثة تكرار السورة اي  
اي تكرار سورة فاتحة كانتا وغيرها في ركعة واحدة في التطوع فانه  
في الفرائض يكره وفي الكلام اشعار بان لو كرر في ركعتين فلا بأس بالطريق  
الاولى كما في المسنية والتطوع في الاصل تكلف الطاعة وفي التعارف تبرع  
بما لا يلزم كالنقل على ما في المفردات وفي الشريعة هو المستحب كما مر وان



يكون معتمدا حائطا واسطوانة في التطوع دون الفرض ولو كان  
هذا الاعتماد بلا عذر واختيارا فلو اضطر فلا بأس بالطريق الأولى  
كما مر ولخط الإمام أي نظره بمخرج عينه والاحسن ترك التقييد فان  
احد النسبوين لو نسي انه كم سبق فنظر الى صاحبه وقضى مقدار ما  
يقضي جاز كما في الخزانة الى من خلفه يسكون اللام وفتحها تقيض  
القيام حال كونه شاكا في الباقي من الصلوة والشك خلاف اليقين  
فيشمل الظن لغة ليقوم اي لقيام الامام القاعد طريق الخط ان قام  
مقتديا به هو تأكيد للمشتروك وحقه اي نحو القيام عطف على يقوم اي  
ليجلس ان جلس هو وسائر المباحات في المطولات **الباب الثامن**  
**في المفسدان** اي جميع ما يبطل الصلوة وهي في التحقيق لغة جمع  
الشيء الى حقيقة بحيث لا يشوبه شبهة والمعنى هنا حال كون تلك  
الخمسة ثابتة في وقت جمع المفسدان الكثيرة المنفرة الى ضبط  
لا يشد منه فرد منه فلا يكون بين اقسامه تداخل فهو حال تقدم  
مما هو فاعل للنسبة بمعنى خمسة على العموم اي خمسة مفسدان لا غير  
على جميع المصلين في جميع الصلوة وفيه انها ترجع في التحقيق الى

اثني ولو سلم فاستثناء الاثني واجب كما سيأتي في الاولى ثلثة  
ترك الغرض والقول والفعل المتأخران للصلوة التكلم بكلام الناس  
اي بما لا يسن مثله في الصلوة والتكلم استخراج اللفظ من العدم  
الى الوجود ويعدى بالباء والنفسه والكلام في الاصل على الصحيح **اللفظ** **وومرنا**  
وفي عرف اللغة المكب من حرفين فصاعدا كما ذكره الرضي في الحرف  
للو احد ليس بكلام فلم يفسد ويفسد الحرفان وان كان احدهما  
زائدا نحو واو ولف وقال ابو يوسف رحمة الله تعالى عليهما انه غير  
مفسد لانه واحد باعتبار الاصل وهذا ليس يقوى كما في الكافي  
والناس اصيله الناس جميع البشر مثل الانسان والواحد انسي  
كما في القاموس مطلقا اي قليلا كان او كثيرا عمدا او خطأ  
قاصدا به الاصلاح او غير قاصدا عالما بتحريره او غير عالمة به  
حقيقة بان يخاطب الناس كما اذا سلم او رد او اجاب لعاطس  
او للمخبر بخبر يسر او يسيئه او بما يحب نحو الحمد لله او انا لله  
او سبحان الله او حكما بان لم يخاطب كما اذا دعا بما يشبه كلامهم  
نحو اللهم ارزقني بقلها وقتاتها وفومها وعدسها بخلاف



من بقلها فانه قرآن ونحو اغفر لاني بخلاف لاني لكنهم اختلفوا في التهم  
اغفر لا قرباني او اعماحي وعماتي ونحو التهم اعطني دراهم او منزلا طيبا  
فانه مما يطلب من المخاوي كما في التمراتشي والضحك في الميظنة والقوم  
من البالغ والصبي فيه تسامح فانه ان كان يسيرا كالتبسم لم يفسد وكذا  
لو كان له صوت بصمت ليس فيه تقطيع حرف كالسعال والعطاس  
كما في الجلالى وهذا الكلام مشير الى ان الضحك المفسد ما هو من  
كلام الناس فيكون قسما من السابق لا قسيما له والى ان التبسم  
والقهقهة قسم من الضحك لا قسيم له واليه اشار القاعدي  
حيث قال الاصح ان الضحك اسم جنس تحت نوعان التبسم والقهقهة  
ويؤيد ما قاله الراغب الضحك انبساط الوجه وكثير الانسان  
من السرور وحكى القاعدي عن الامام قاضيهان القهقهة  
ان تبدوا نواجز مع صوت والضحك بلا صوت والتبسم دون  
الضحك نظير ذلك النوم ثم التعاس ثم السنة وفي فتح الباري  
ان انبساط الوجه بحيث يظهر الاسنان من السرور وان كان  
بلا صوت فتبسم وان كان بصوت فتبسم وان كان بصوت يسبح

من بعد قهقهة والافضحك والعمل اي كل فعل منافي للصلوة كالاكل  
والشرب والمشي والركي والتبسم والزرع وغير ذلك من افعال لا يحفى  
الكثير منه لا اليسير والفرق بينهما اجتهدانه او اجتهدا غير فان  
اذا الى انه كثير وليس في الصلوة فمفسد وان ادعى انه يسير او في  
الصلوة فغير مفسد والا فلا قرب الى قول الامام والثاني المختار  
هو الصواب كما في المضمرات وكان عليه ان يستثنى اكل والشرب  
فان اليسير منهما كالكثير في الفساد وعهدة اللام غير ظاهر  
لا يحفى ان ما سبق من التكلم والضحك يدخل فيه بلا اصلاح للصلوة  
صفة اخرى للعمل كالركي عن القوس وركي الطائر بحجر والارضاع  
ومشط الرأس والحية والاذهان من قارورة وغيرها واحترازه  
عن تسوية الحصى ومسح الجبهة عن التراب وقتل الحية والعقرب  
ودفن القملة ودرء المار بالاشارة والتسبيح والمشي الى الصف وفي  
صلوة الكوفة وغيرها كما في الجلالى وترك فرض شرط او ركن احتراز  
عن واجبا وسنة او مستحب فان تركه غير مبطل وترك الاولين  
لا يخلو عن نقصان كما في التلزم وذكر في المقدمة انه لو ترك سنة كان







ان يرغاه من حسن الخاتمة بلا اشتباه فانه الحدة قاطع للاشتغال  
 بجمع العلم الذي ينبغي على الكمال وفي التعمد اشعار بان لم يبلغه الى الا<sup>تقان</sup>  
 ولعل هذا اليسير نافع للانام بحرمته التي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ما انجز الافتتاح بالاختتام قد تبدل بالفراق قليل وصال بين الاجزاء  
 البياض والسواد يسكون القلم لرفع القباب عند عرايس ابحار  
 الفكر بلا مثال للحايطين الراغبين من فحول الرجال لعله يتولد  
 منهم اولاد من الصواعح الاعمال يوم العيد سنة واربعين  
 وتعمامة من الاعوام السنين ارجو بهذه التمة حسن

العافية والخاتمة

قد وقع القراء من تحرير هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب  
 على يد الفقير الحقير محمد بن مصطفى في بلدة قسطنطينية في شهر  
 جمادي الاخر سنة ثمانين والفر

Süleymaniye U. Kütüphanesi:	
Kismi	İrad 24
Yeni kayıt No	
Eski kayıt No	745